

معايير الحدائين في الحكم على الحديث ومقارنتها بضوابط المحدثين

إعداد الباحث

أ.د. سليمان سليم ابراهيم^(١)

(١) أستاذ الحديث وعلومه في قسم التربية الدينية - جامعة كؤيه - العراق.

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

بما أن السنة النبوية الشريفة تعدّ المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي فقد حظي اهتماماً كبيراً منقطع النظير من قبل علماء الأمة بدءاً من الصحابة الكرام والتابعين ومروراً بعلماء الحديث في عصر التدوين ومن ثم المتأخرين من حفاظ ونقاد الحديث وانتهاءً بالمعاصرين ممن تصدّوا لدراسة السنة روايةً ودرايةً، وسيبقى هذا الاهتمام وهذه الرعاية من قبل المخلصين من علماء الإسلام إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

ومن اطلع على جهود علماء الأمة قديماً وحديثاً سيرى الدقة العلمية والمنهجية التي تميزوا بها في تقديمهم للحديث من خلال وضعهم للكثير من الضوابط والأسس والشروط التي يجب توفرها في الحديث لكي يكون صحيحاً مقبولاً، وهذه الضوابط شملت السند والمتن كما راعوا الملابس والأحوال التي اقترنت بالحديث.

وكل من برزوا وتعمقوا في دراسة الحديث من أصوله ومصادره اتفقوا على تلك القواعد والضوابط التي وضعها علماء الحديث قديماً وحديثاً، إلا أننا وجدنا عبر العصور المختلفة من انحرف عن منهج أهل الحديث فابتدع معايير أخرى لثبوت الحديث، ولو نظرنا إليها لوجدناها جميعاً متعلقة بمتم ومضمون الحديث دون أدنى اعتبار لسند الحديث الموصل إلى لفظ الحديث، ومن هذه المعايير هي:-

- ١- موافقة الحديث لروح الإسلام.
- ٢- موافقة الحديث للقيم العليا للمجتمع.
- ٣- موافقة الحديث للذوق.
- ٤- موافقة الحديث للواقع والأعراف السائدة.
- ٥- موافقة الحديث للعقل.
- ٦- موافقة الحديث للقوانين والأنظمة الدولية أو حقوق الإنسان أو حقوق المرأة.
- ٧- موافقة الحديث للقرآن أو المبادئ العامة للشريعة.

فهذه المعايير وغيرها وضعها الحداثيون^(١) من العقلانيين^(٢) والقرآنيين^(٣) من المعاصرين ومن قبلهم من المستشرقين^(٤)، فقد ردوا بها أحاديث كثيرة صحيحة عند علماء الحديث، وكما هو معلوم أن المعيار لا بد أن يكون منضبطاً ومحدداً.

فمن هذا المنطلق جاءت فكرة الكتابة حول هذه المعايير ودراسة مدى انضباطها وهل تصلح لثبوت الأحاديث أو ردّها، ومن ثم مقارنتها مع الضوابط والأسس التي وضعها علماء الحديث قديماً، وقد سمّيت البحث بـ (معايير الحداثيين في الحكم على الحديث ومقارنتها بضوابط المحدثين).

واقترضت طبيعة البحث أن أقسمه على ثلاثة مباحث، هي:-

المبحث الأول: المعايير التي وافق فيها الحداثيون المحدثين.

المبحث الثاني: المعايير التي خالف فيها الحداثيون المحدثين.

المبحث الثالث: خصائص منهج الحداثيين في ثبوت الحديث ومقارنتها بضوابط المحدثين.

وخاتمة: فيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

(١) الحدّاثية: هي منهج فكري أدبي علماني، مبني على عدة عقائد غربية ومذاهب فلسفية، يقوم على الثورة على الموروث ونقده وتفسيره بحسب وجهة نظر القارئ، وتهدف الحدّاثية إلى إلغاء مصادر الدين، وما صدر عنها من عقيدة وشريعة، وتحطيم كل القيم الدينية والأخلاقية والإنسانية بحجة أنها قديمة وموروثة لتبني الحياة على الإباحية والفوضى والغموض، وعدم المنطق، والغرائز الحيوانية، وذلك باسم الحرية، والنفاد إلى أعماق الحياة. ينظر: المنطلقات الفكرية والعقدية عند الحدّاثيين للطعن في الصحيحين: سليمان المصري النابلسي: ص ٣، والحدّاثية وموقفها من السنة: د. الحارث فخري عيسى عبد الله: ص ٣٣.

(٢) العقلانية كمصطلح يراد بها عموماً: المذهب الفلسفي الذي يرى أن كل موجود مردود إلى مبادئ عقلية، ويراد بها خصوصاً: الاعتداد بالعقل ضد الدين بمعنى عدم تقبل المعاني الدينية إلا إذا كانت مطابقة للمبادئ المنطقية. ينظر: منهج المدرسة العقلانية الحديثة في دراسة الأحاديث المشكّلة: د. سعيد بن صالح الرقيب: ص ٦.

(٣) القرآنيون: هم الطائفة التي زعمت الاعتماد على القرآن وحده، وطرح السنة النبوية المطهرة، وأخذت تدعو إلى نخلتها بحمة ونشاط تحت رعاية الاستعمار الإنجليزي، وكان بداية ظهورها في الهند في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ثم انتقلت إلى باكستان، ثم إلى غيرها. ينظر: شبهات القرآنيين حول السنة النبوية: أ.د. محمود محمد مزروعة: ص ٤٥.

(٤) المستشرقون: هم الذين يقومون بدراسة الإسلام والشعوب الإسلامية لخدمة أغراض التبشير من جهة، وخدمة أغراض الاستعمار الغربي لبلدان المسلمين من جهة أخرى، ولإعداد الدراسات اللازمة لمحاربة الإسلام وتحطيم الأمة الإسلامية. ينظر: السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام: د. عماد السيد الشرييني: ص ١٣١.

المبحث الأول

المعايير التي وافق فيها الحداثيون المحدثين

إن الذي ينظر إلى المعايير التي اعتمدها الحداثيون في أحكامهم على الأحاديث يجدها على نوعين:

الأول: معايير موافقة لمعايير المحدثين مثل: موافقة الحديث لنصوص القرآن الكريم أو السنة الصحيحة أو مقتضى العقل أو المبادئ العامة للشريعة أو الحقائق العلمية أو الحس والمشاهدة وغيرها.

والثاني: معايير جديدة مبتكرة ومخالفة لما هو معروف عند علماء الحديث كما سيأتي بيان ذلك في المبحث الثاني.

وسنختار في هذا المبحث ثلاثة معايير وافق فيها الحداثيون أهل الحديث في ثبوت الحديث، ولكنهم أخطأوا في تطبيقها على الأحاديث دون مراعاة لضوابط وشروط المحدثين فتوصلوا إلى نتائج خاطئة.

المطلب الأول

معيار القرآن الكريم

بما أن السنة تأتي شارحة ومبينة ومفصلة للقرآن الكريم، فلا يمكن أن تأتي متناقضة معه إلا بفهم خاطئ أو تأويل فاسد، أو سند ضعيف أو موضوع، من هذا المنطلق نجد علماء الحديث أولو هذا الأمر وراعوه في دراساتهم وأحكامهم على الأحاديث، وذهبوا إلى وجوب فهم السنة في ضوء القرآن الكريم وفي دائرة توجيهاته الربانية المقطوع بصدقها، فمهمة الرسول أن يبين للناس ما نزل إليهم، وما كان للبيان أن يناقض المبيّن ولا للفهم أن يعارض الأصل، فالبيان النبوي يدور أبداً في فلك الكتاب العزيز ولا يتخطاه^(١).

قال الإمام الشافعي: (وليس يخالف الحديث القرآن، ولكن حديث رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يبيّن معنى ما أراد خاصاً وعماماً، وناسخاً ومنسوخاً، ثم يلزم الناس ما سنّ بفرض الله، فمن قبل عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فعن الله قبل)^(٢).

وقال ابن القيم: (والذي يشهد الله ورسوله به، أنه لم تأت سنة صحيحة واحدة عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) تناقض كتاب الله وتخالفه البتة)^(٣).

(١) ينظر: كيف نتعامل مع السنة: للقرضاوي: ص ٩٣.

(٢) ينظر: مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة: للسيوطي: ص ٢٢.

(٣) الطرق الحكمية: لابن القيم: ١/١٨٧.

يقول الاستاذ عبد الله الجديع: (اعلم أنه يخطئ على هذا العلم من أقام المعارضة بين القرآن والحديث يزعم صحته، فالمفارقة بين طريقي نقلهما كافية للقضاء أن لا يوجد حديث يقوم لمعارضة القرآن.

لذا ما يمكن تصور وجوده من ذلك إن كان ظاهره الصحة نقلاً، فلا يخلو من أحد حالين:

الأول: أن تكون المعارضة بينه وبين القرآن لا تعدو أن تكون غلطاً من مدعيها، لا غلطاً في نفس الأمر، وهذا يكون تارة وهماً، وتارة هوىً.

والثاني: أن تكون معارضة حقيقية، وعندئذ لا يسلم الإسناد من علة خفية^(١).

ومما يدل على أن الاختلاف أحياناً يصدر بسبب الفهم الخاطئ للناقد وليس في نفس الأمر ما حصلت لعائشة أم المؤمنين (رضي الله عنها)، فقد روى الإمام مسلم أنها: كَانَتْ لَا تَسْمَعُ شَيْئاً لَا تَعْرِفُهُ، إِلَّا رَاجَعَتْ فِيهِ حَتَّى تَعْرِفَهُ، وَأَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ: «مَنْ حُوسِبَ عُذْبٌ» قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ: أَوْلَيْسَ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: { فَسَوْفَ يُجَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا } [الانشقاق: ٨] قَالَتْ: فَقَالَ: " إِنَّمَا ذَلِكَ الْعَرَضُ، وَلَكِنْ: مَنْ نُوقِشَ الْحِسَابَ يَهْلِكُ " ^(٢).

فهذا دليل على أن عائشة (رضي الله عنها) لم تصب في فهم الحديث وظنت أنه معارض لكتاب الله حينما عرضته على القرآن، لكن سرعان ما بيّن النبي (صلى الله عليه وسلم) الحقيقة والصواب، فزال الاشكال وظهر أن الاختلاف ظاهري.

وكما وقع ذلك لغير عائشة، ففي حديث حفصة أنها لما سمعت: (لا يدخل النار أحدٌ ممن شهد بدرًا والحديبية) قالت: أليس الله يقول: { وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا } [مریم: ٧١] فأجيبته بقوله: { ثم ننجي اللذين اتقوا } الآية [مریم: ٧٢] ^(٣).

ولذلك يقول الإمام الخطابي: لا حاجة بالحديث أن يعرض على الكتاب وأنه مهما ثبت عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) شيء كان حجة بنفسه^(٤).

أما مفهوم عرض الحديث على القرآن عند من نادى به من الحدائين فإنه يقضي إلى اخضاع كل حديث لميزان القرآن، فإن كان فيه مناقضة قليلة أو كثيرة رفضوه، فبمجرد أن يظن شخص وفقاً لفهمه القاصر أن هناك تعارضاً بين الحديث والقرآن كان ذلك كافياً لردّ الحديث وإن كان التعارض ظاهرياً والجمع والتوفيق والتأويل ممكناً، وهذا هو الفارق بينهم وبين أهل العلم ممن قالوا بوجوب اللجوء إلى الجمع والتوفيق بين المتعارضين إن كان ممكناً، وأن أعمال الدليلين أولى من إهمال أحدهما، وإليك أقوال بعض الحدائين في استعمال هذا المعيار في ثبوت الأحاديث:

(١) تحرير علوم الحديث: عبد الله بن يوسف الجديع: ٦٩٨/٢.

(٢) متفق عليه، البخاري: ٣٢/١، (رقم الحديث: ١٠٣)، ومسلم: ٤/٤٢٠٤، (رقم الحديث: ٢٨٧٦).

(٣) رواه أحمد في مسنده: ٣٦/٤٤، رقم الحديث: (٢٦٤٤٠). ، وابن ماجه: ٣٤٥/٥، رقم الحديث: (٤٢٨١)، وصححه ابن حبان: ١٢٥/١١، رقم الحديث: (٤٨٠٠)، وقال شعيب الأرنؤوط: حديث صحيح.

(٤) عون المعبود شرح سنن أبي داود: العظيم آبادي: ٢٣٢/١٢.

- ١- يقول الدكتور أحمد صبحي منصور: (... مع أهمية المناقشة بالقرآن لكل ما جاء في التراث من أحكام فقهية وروايات خرافية)^(١).
- ٢- ذهب طه حسين إلى إخضاع كل حديث لميزان القرآن، حيث قال: (فإن كان فيه مناقضة قليلة أو كثيرة رفضناه واطمأنت قلوبنا إلى رفضه لأن النبي إنما كان مفسراً للقرآن ومفصلاً للمجمل من أحكامه)^(٢).
- ٣- يقول العفيف الأخضر: (من خلال القرآن، بإمكان كل باحث جدير بهذا الاسم، أن يزيح ركام الخرافات، التي راكمتها السيرة والمتكلمون والمفسرون)^(٣).
- ٤- يقول جمال البنا: (هناك أحاديث جاءت بما لم يأت به القرآن، نحن نحكم عليها في ضوء القرآن، فما لا يخالف القرآن يقبل، وما يخالفه يستبعد)^(٤).
- ويقول أيضاً: (أما الدعوة إلى تحكيم القرآن كميّار وحيد للحكم على صحة الأحاديث فهذا ما دعا إليه الرسول نفسه، والخلفاء الراشدون والصحابه، وليس فيه أي حساسية إلاّ للذين اتخذوا السنة صناعة يريدون أن يوسعوا فيها لأن في ذلك توسعة لصنعتهم وامتداداً لسلطتهم)^(٥).
- ويقول أيضاً: (وهذا الاحتكام إلى القرآن هو أول خطوة نحو إيجاد المنهج والموضوعي والمؤهل.. فما يتفق مع القرآن يمكن أن ينسب إلى الرسول وما لا يتفق تستبعد نسبته إليه)^(٦).
- ويقول أيضاً: (وإذا كان تطبيق هذا المعيار يؤدي بمئات، أو أكثر من الأحاديث التي احتفظ بها المجتمع الإسلامي لألف عام، فقد لا يكون من المبالغة القول: إن هذا الاحتفاظ كان من أكبر أسباب تخلف هذا المجتمع، وأنه لن يتقدم إلاّ عندما يتخلص من هذه الأحاديث التي تخالف القرآن، أو تفتت عليه وتودي بالمسلمين إلى متاهات تبعدهم عمّا يحييهم ويحقق لهم العزة والكرامة)^(٧).
- ٥- وقال محمد حسين هيكل: (كل ما تعلق بسيرة محمد يجب أن يعرض على القرآن فما وافقه كان حقاً، وما لم يوافقه لم يكن حقاً)^(٨).
- ٦- وقال سيد أحمد خان: (والمعيار السليم لقبولها هو أن ينظر إلى المروي بمنظار القرآن، فما وافقه أخذناه وما لم يوافقه نبذناه)^(٩).

(١) ينظر: السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام مناقشتها والردّ عليها: للدكتور عماد السيد الشربيني: ٢٢٢/١، نقلاً من كتاب: البحث في مصادر التأريخ الديني: أحمد صبحي منصور: ص ٤٠، ٢٨٧..

(٢) مقدمة كتاب أضواء على السنة المحمدية: محمود أبو رية: ص ١٢.

(٣) من محمد الإيمان إلى محمد التأريخ: العفيف الأخضر: ص ١٥.

(٤) السنة ودورها في الفقه الجديد: جمال البنا: ص ٢٥٤.

(٥) المصدر نفسه: ص ٧.

(٦) المصدر نفسه: ص ١٦٥.

(٧) المصدر نفسه: ص ٧.

(٨) حياة محمد: محمد حسين هيكل: ص ٨٠.

(٩) ينظر: القرآنيون وشبهاتهم حول السنة: خادام حسين: ص ١٠٥-١٠٦.

٧- ومن وافق الحدائين من العلماء البارزين في هذا العصر الشيخ محمد الغزالي حيث يقول: (وعندي أن ذلك المسلك الذي سلكته أم المؤمنين على رد حديث (إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه^(١)) والوارد في الصحيحين أساس لمحاكمة الصحيحين إلى نصوص الكتاب الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه)^(٢).

ويقول أيضاً: (لو أننا استحضرننا توجيهات القرآن ابتداءً ما احتجنا إلى مناقشة السند وتوهينه، يكفي أن يكون المعتمد مخالفاً للقرآن ليردّ أشد الردّ)^(٣).

دليلهم على صحة هذا المعيار:

قال أحمد أمين: (روت مدرسة الرأي أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال: ما آتاكم عني فاعرضوه على كتاب الله فإن وافق كتاب الله فإننا قتلته، وإن خالف كتاب الله فلم أقله أنا، وكيف أخالف كتاب الله وقد هداني؟)^(٤).

ويقول محمد حسين هيكل: (وعندنا إن خير مقياس يقاس به الحديث، وتقاس به سائر الأنبياء التي ذكرت عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ما روي عنه عليه السلام: {إنكم ستختلفون من بعدي، فما جاءكم عني فاعرضوه على كتاب الله، فما وافقه فعني، وما خالفه فليس عني} هذا مقياس دقيق أخذ به أئمة المسلمين منذ العصور الأولى، وما زال المفكرون منهم يأخذون به إلى يومنا الحاضر)^(٥).

وحكم هذا الحديث الذي استدلوا به عند علماء الحديث كما يأتي:

- ١- سئل الشافعي عن هذا الحديث فقال: ما روى هذا أحدٌ يُثبِتُ حَدِيثُهُ في شيء صَعُرَ وَلَا كَبُرَ^(٦).
- ٢- قال الخطابي: حديث باطل لا أصل له^(٧).
- ٣- نقل ابن الجوزي عن يحيى بن معين أنه قال: هذا الحديث وضعته الزنادقة^(٨).
- ٤- أتى السيوطي بجميع طرق الحديث وبين ضعفه ووضعه وأنه لا أصل له^(٩).
- ٥- ذكره العجلوني في كشف الخفاء وقال: إن هذا الباب لم يثبت منه شيء، وقال: وهذا الحديث من أوضاع الموضوعات، بل صح خلافه: (ألا إني أوتيت القرآن ومثله)^(١٠).

(١) متفق عليه: البخاري: ٧٧/٥، رقم الحديث: (٣٩٧٨)، ومسلم: ٦٣٨/٢، رقم الحديث: (٩٢٧).

(٢) السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث: محمد الغزالي: ص ٢٣.

(٣) هذا ديننا: محمد الغزالي: ص ٢٢٧.

(٤) فجر الاسلام: أحمد أمين: ص ٢٦٥.

(٥) حياة محمد: محمد حسين هيكل: ص ٦٧.

(٦) ينظر: الرسالة: للإمام الشافعي: ص ٢٢٤.

(٧) عون المعبود شرح سنن أبي داود مع شرح الحافظ ابن قيم الجوزية: شمس الحق العظيم آبادي: ٢٣٢/١٢.

(٨) الموضوعات: لابن الجوزي: ٢٦/١.

(٩) ينظر: مفتاح الجنة: للسيوطي: ص ٣٦ - ٤٣.

(١٠) كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس: ٥٢٠/٢. والحديث رواه أحمد: ٤١٠/٢٨، رقم

الحديث: (١٧١٧٤)، وصححه شعيب الأرنؤوط.

٦- وقال البيهقي: باطل لا يصح، وهو ينعكس على نفسه بالبطلان، فليس في القرآن دلالة على عرض الحديث على القرآن^(١).

٧- قال الشيخ أحمد محمد شاكر: (هذا المعنى لم يرد فيه حديث صحيح ولا حسن بل وردت فيه ألفاظ كثيرة كلها موضوعة أو بالغ الغاية في الضعف، حتى لا يصلح شيء منها للاحتجاج والاستشهاد)^(٢).
ولذلك وجدنا المستشهد بهذا الحديث لم يذكر له سند، حيث قال: (روت مدرسة أهل الرأي)، فيا سبحان الله، أي سند هذا؟ وأي حكم هذا؟ يستشهد بحديث مكذوب لردّ الأحاديث الصحيحة، أي منهج هذا؟

نموذج من الأحاديث التي ضعفت بتطبيق هذا المعيار:

ردّ جمال البنا حديث الرجم حيث قال: (لأنه يخالف النصوص القرآنية التي جاءت عن الزنا)، ولكنه عندما تذكر أن أمريكا تطبق القتل على الزاني إن كان اغتصاباً سرعان ما بيّن في الهامش أنه يؤيد هذا الحكم، حيث قال: (من الواضح أن الزانيين إذا مارسا فعلهما عن تراض، فهما تحت مشيئة الله، وقد يتوبا أو يفعلا من الحسنات ما يجبّ السيئة، والمسلمون مأمورون بالتستر عليهما، وليس التشهير بهما، فإذا كان الفعل فيه نوع من الإيجار فهو الاغتصاب المعاقب عليه حتى في أمريكا بالموت)^(٣).

فانظر كيف أيّد هذا الحكم القاسي الظالم - على حدّ تعبيره - بعد أن تذكر أن أمريكا تطبقه حتى على الزانيين الغير محصنين، فهو لم يفرق بين المحصن وغيره إن كان هناك إجبار، لذا علينا أن ننتظر أمريكا أو أوروبا تطبق الحكم على الزانيين في حال التراضي لكي يؤيده هؤلاء اللذين أصيبوا بالانهزامية والتبعية العمياء للغرب ولأعداء الإسلام.

فليس غريباً من أمثال هؤلاء أن يردّوا بهذا المعيار المئات بل الآلوف من الأحاديث التي لا تتفق مع أهوائهم وأغراضهم، وهذا ما صرّح به جمال البنا نفسه، حيث قال: (إذا طبقنا هذا المعيار - معيار القرآن الكريم - على الأحاديث دون تطويع أو تكلف أو ابتسار كما فعلنا هنا لأدّى إلى استبعاد قرابة ألفين أو ثلاثة آلاف حديث نصفها على الأقل مما جاء في الصحيحين)^(٤).

ويقول في موضع آخر: (وقد تملكنا الدهشة عندما نرى إعمال هذا المعيار سيجعلنا نستبعد قرابة نصف الأحاديث المتداولة بين الناس)^(٥).

فلا أدري أي منهج هذا الذي يردّ من خلاله الأحاديث بالجملة؟

ولعلّ أجمل كلام قيل في هذا الموضوع هو قول ابن القيم (رحمه الله) حيث قال: (ولو ساغ ردّ سنن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لما فهمه الرجل من ظاهر الكتاب لردّت بذلك أكثر السنن، وبطلت بالكلية، فما من أحد

(١) دلائل النبوة: للبيهقي: ٢٦/١ - ٢٧.

(٢) ينظر: الرسالة: للإمام الشافعي - بتحقيق: أحمد محمد شاكر: ص ٢٢٤.

(٣) السنة ودورها في الفقه الجديد: ص ٢٥٥.

(٤) المصدر نفسه: ص ٢٦٥.

(٥) المصدر نفسه: ص ٢٤٨.

يحتج عليه بسنة صحيحة تخالف مذهبه ونحلته إلا ويمكنه أن يتشبهت بعموم آية أو إطلاقها، ويقول: وهذه السنة مخالفة لهذا العموم والإطلاق ولم تقبل^(١).

المطلب الثاني

معيار العقل

لم يكتف الحداثيون بعرض السنة على القرآن الكريم للحكم عليها قبولاً أو رفضاً فحسب، بل سلكوا مسلكاً آخر في الحكم عليها والتشكيك فيها بعرضها على العقل المجرد، فما وافقه قبل ولو كان ضعيفاً أو موضوعاً، وما لم يوافقه ردّ ولو كان صحيحاً ثابتاً، ورفض ولو كان التأويل والجمع والتوفيق ممكناً، وإليك أقوال بعض الحداثيين في ضرورة عرض الحديث على العقل:

١- قال أحمد أمين: (فقد كان لهم - أي: المحدثون- والحق يقال: بعض الأثر السيء في المبالغة في الاعتماد على المنقول دون المعقول)^(٢).

٢- يقول الدكتور أحمد أبو شادي: (وهذه سنن ابن ماجه والبخاري وجميع كتب الحديث والسنة طافحة بأحاديث وأخبار لا يمكن أن يقبل صحتها العقل، ولا نرضى نسبتها إلى الرسول (صلى الله عليه وسلم) وأغلبها يدعو إلى السخرية بالإسلام والمسلمين وبالنبي الأعظم)^(٣).

٣- ويقول العفيف الأخضر: (هذه العقلانية ضرورية لفهم مؤسس الاسلام ونصه المؤسس، هذا الفهم العلمي هو الذي يميز الطريق أمام الممارسة المعقولة ويمهد لظهور العقلانية الدينية، التي لا تقبل من الدين كل ما يتعارض مع قيم الحداثة الكونية)^(٤).

٤- وقد وضع المدعو سامر اسلامبولي كتاباً سماه ب(تحرير العقل من النقل وقراءة نقدية لمجموعة من أحاديث البخاري ومسلم)، ومما قاله في هذا الكتاب: (والذي يجب أن نعرفه أولاً ونبدأ منه الحوار، أنّ العقل موجود في الواقع قبل النقل، فالنقل نتاج لتفاعل العقل مع الواقع، مما يؤكد هيمنة العقل وسيادته على النقل)^(٥).

فهذه بعض أقوال هؤلاء القوم تصرّح بعرض كل ما ورد عن النبي (صلى الله عليه وسلم) على العقل، فما وافقه قبل، وما خالفه رفض، ولكننا لو سلمنا لهم ذلك جدلاً، أليس من الصواب أن نتساءل عن مواصفات العقل الذي يحكم في الأحاديث، وهل هناك مفهوم دقيق ومعنى محدد للعقل عند هؤلاء؟ ونسأل عن عقل من تقصدون، هل هو عقل الفلاسفة؟ أم عقل المتكلمين؟ أم عقل الفقهاء؟ أم العقل المجرد؟ أم العقل التجريبي؟ أليست العقول متفاوتة، وهل معيار العقل منضبط لكي يتخذ دليلاً على صحة الأخبار؟ أليس ما يراه البعض معقولاً مقبولاً يراه الآخرون مرفوضاً وغير معقول، وما يراه الإنسان معقولاً اليوم يراه مرفوضاً غداً؟ حسب تطور العلوم والمفاهيم عنده، أليس هذا وارداً؟ أليست هذه هي الحقيقة؟ إذن كيف يمكن أن يصلح مثل هذا المعيار للتحكيم في ثبوت الأحاديث والأخبار.

(١) الطرق الحكمية: لابن القيم: ص ٧٣-٧٤.

(٢) ظهر الإسلام: أحمد أمين: ٤٦/٢.

(٣) ينظر: السنة النبوية بين دعاة الفتنة وأدعياء العلم: ص ٩٤، نقلاً عن كتاب: نور الإسلام: أحمد أبو شادي: ص ٢٥، ٤٤.

(٤) من محمد الإيمان إلى محمد التأريخ: العفيف الأخضر: ص ١٠-١١.

(٥) تحرير العقل من النقل وقراءة نقدية لمجموعة من أحاديث البخاري ومسلم: ساكر اسلامبولي: ص ١٣.

ثم إننا إذا أردنا أن نحكم بعرض الحديث على العقل فإننا نطلب عقلاً خالياً من المؤثرات، سليماً من الآفات، غير متشيعٍ بشيء من الآراء والاعتقادات، وأنى نجد هذا العقل؟^(١).

يقول الدكتور علي أحمد السالوس: (ومنهم من جعل عقله حاكماً لرفض أحاديث صحت سنداً وامتناً، بل في أرقى مراتب الصحاح، كالأحاديث الثابتة المتعلقة بالغيبيات مثل الجنة والنار، وعلامات الساعة، والملائكة، والجن. ومن المعلوم أن النقل الصحيح لا يتعارض مع العقل السليم، ولكن كيف نقيس الغائب على الشاهد، وكيف نحكم العقل في أمور لا نعرف شيئاً عنها، إلا بالنقل الصحيح، فمتى ثبت النقل لزم التسليم)^(٢).

وإن من سلك هذا المسلك وردّ الصحيح الثابت بالعقل المجرد فهو لم يطعن في الأحاديث الصحيحة فحسب، بل فيه اتهام لجميع علماء الحديث ونقاده بأنهم غير عقلاء ولم يفهموا ما فهمه هو، وهذا تجني على من شهد لهم الصديق والعدو بالعلم والفضل والمكانة والنباهة والدقة.

يقول السالوس أيضاً: (أحياناً ترى جاهلاً مغوراً يقف أمام حديث متفق عليه، ويقول: هذا مرفوض عقلاً، وكان عليه أن يسأل نفسه: أكان البخاري ومسلم وأحمد وغيرهم بلا عقول؟ بل أعاشت الأمة أربعة عشر قرناً بغير عقل حتى جاء بعقله ليستدرك عليها؟)^(٣).

وقد صرّح كبار العلماء أن ما ورد من نصوص الشريعة لا تعارض العقل أبداً، ولكن العقل الصريح السليم المستقل، وليست العقول المنهزمة المتأثرة بالأفكار المستوردة.

قال ابن القيم: (كل ما في الشريعة يوافق العقل... كما أن المعقول الصحيح دائر مع أخبارها وجوداً وعدمًا، فلم يخبر الله رسوله بما يناقض صريح العقل، ولم يشرع ما يناقض الميزان والعدل)^(٤).

وقال ابن تيمية: (ما علم بصريح العقل لا يتصور أن يعارضه الشرع البتة، بل المنقول الصحيح لا يعارضه معقول صريح قط)^(٥).

وقال أيضاً: (إذا تعارض الشرع والعقل وجب تقديم الشرع، لأن العقل مصدق للشرع في كل ما أخبر به، والشرع لم يصدق العقل في كل ما أخبر به، ولا العلم بصدقه موقوف على كل ما يخبر به العقل)^(٦).

وقال ابن القيم: (إذا تعارض النقل وهذه العقول أخذ بالنقل الصريح ورمي بهذه العقول تحت الأقدام وحطت حيث حطها الله وحط أصحابها)^(٧).

(١) ينظر: التعارض في الحديث: د. لطفي الزغير: ص ٢٦٦.

(٢) قصة الهجوم على السنة: علي أحمد السالوس: ص ٣٥ - ٣٦.

(٣) قصة الهجوم على السنة: علي أحمد السالوس: ص ٣٦.

(٤) إعلام الموقعين: ابن القيم: ٢٧٣/٣.

(٥) درء تعارض العقل والنقل: ابن تيمية: ١/١٤٧.

(٦) درء تعارض العقل والنقل: ابن تيمية: ١/١٣٨.

(٧) الصواعق المرسلّة على الجهمية والمعطلة: لابن القيم: ٧٩١/٢.

وقال ابن تيمية: (والداعون إلى تمجيد العقل، إنما هم في الحقيقة يدعون إلى تمجيد صنم سموه عقلاً، وما كان العقل وحده كافياً في الهداية والإرشاد، وإلا لما أرسل الله الرسل)^(١).

وقال الإمام أحمد بن حنبل: (إذا كان الخبر عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - صحيحاً، ونقله الثقات فهو سنة، ويجب العمل به على من عقله وبلغه، ولا يلتفت إلى غيره من رأي أو قياس)^(٢).

وقال محمد عجاج الخطيب: (إذا اصطدم الحديث الصحيح بعقل شخص فالعيب في عقل ذلك الشخص وليس في الحديث)^(٣).

وعن علي بن أبي طالب (رضى الله عنه) قال: (لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه، وقد رأيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يمسح على ظاهر خفيه)^(٤).

وعليه فإن المسلم الحقيقي هو الذي يستسلم للنص بعد ثبوته، ويبحث عن تفسير وتأويل مقبول له، وهذا هو منهج الصحابة الكرام والسلف الصالح، فهذا أبو بكر الصديق (رضي الله عنه) لقب بالصدّيق بعد أن صدّق النبي (صلى الله عليه وسلم) في رحلته في الإسراء والمعراج، فقال قولته الشهيرة - حين أخبره أبو جهل عن أسراء النبي (صلى الله عليه وسلم) من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى، ومن ثم عروجه إلى السموات العلى ورجوعه في جزء من الليل، حيث قال: (إِنِّي لَأُصَدِّقُهُ فِيمَا هُوَ أَبْعَدُ مِنْ ذَلِكَ أُصَدِّقُهُ بِخَبَرِ السَّمَاءِ)^(٥)، فلو حكّم عقله في الخبر لأدى به إلى رفضه وتكذيبه لاسيما في ذلك الزمان.

يقول الشيخ القرضاوي: (الواجب على العالم المنصف أن يبقى على الحديث، ويبحث عن معنى معقول أو تأويل مناسب له)^(٦).

أحاديث صحيحة ردّها الحدّاثيون بحجة مخالفتها للعقل:-

١- ردّ محمود أبو رية حديث: (إِنَّ فِي الْجَنَّةِ لَشَجْرَةً يَسِيرُ الرَّكَّابُ فِي ظِلِّهَا مِائَةَ عَامٍ لَا يَقْطَعُهَا)^(٧) بحجة مخالفتها للعقل^(٨).

(١) موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول: ١٢/١.

(٢) العدة في أصول الفقه: للقاضي أبي يعى الفراء: ٨٥٩/٣.

(٣) السنة النبوية - مكانتها، حفظها وتدوينها، تفنيد بعض الشبهات حولها: د. محمد عجاج الخطيب: ص ١٠١.

(٤) رواه أبو داود: ١١٧/١، رقم الحديث: (١٦٢)، وقال شعيب الأرنؤوط: اسناده صحيح، وصححه ابن حجر في تلخيص الحبير: ٢٨٢/١.

(٥) رواه الحاكم: ٦٥/٣، رقم الحديث (٤٤٠٧) وقال: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُحَرِّجَاهُ» ووافقه الذهبي. وصححه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة: ٦١٥/١.

(٦) كيف نتعامل مع السنة: للقرضاوي: ص ٤٥.

(٧) رواه عن أبي هريرة البخاري: ١١٩/٤، رقم الحديث: (٣٢٥٢)، ومسلم: ٢١٧٥/٤، رقم الحديث: (٢٨٢٦)، وعن سهل بن سعد البخاري: ١١٤/٨، رقم الحديث: (٦٥٥٢)، ومسلم: ٢١٧٦/٤، رقم الحديث: (٢٨٢٧)، وعن أنس بن مالك البخاري:

١١٩/٤، رقم الحديث: (٣٢٥١).

(٨) أضواء على السنة المحمدية: محمود أبو رية: ص ٢٣٢.

حيث أنكروا هذا الحديث على أبي هريرة وزعم أنه من الإسرائيليات لكن ما وجه الإنكار فيه؟ إذا كان رواه أبو هريرة، فقد رواه سهل بن سعد وأنس بن مالك أيضاً كما ذكرنا في التخريج. وإذا كان وجه إنكار هذا الحديث لضخامة الشجرة وكبرها فهل يستغرب وجود مثل هذه الشجرة في الجنة {عَرَضُهَا كَعَرَضِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ} [الحديد: ٢١].

وإذا كان وجه الإنكار هو كون الراكب يسير في ظلها مائة عام فالجواب: أليست الجنة من أمور الغيب؟ أليس رسول الله (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قال: (فِيهَا مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبٍ بَشَرٍ^(١)).

هل يريد هؤلاء أن ينفوا كل ما لم تتصوره عقولهم وتفكيرهم؟ فإن أرادوا هذا وجب عليهم أن ينفوا كثيراً من المخترعات التي نسمع بها ولا نراها أو نعقلها. ثم أليس في عالم الشهادة ما استطاع العلم أن يكشف من عظمتها مما لا يكاد يتصوره العقل، ألا يُحَدِّثُنَا علماء الفلك الآن عن كبر حجم الشمس بالنسبة إلى أرضنا أكثر من مليون مرة؟ والشمس إحدى ملايين الشمس التي تكبر شمسنا هذه بملايين المرات؟^(٢) وكثير من الأمور الخفية الدقيقة التي يتوقف العقل عن إدراكها وتصورها، ولكننا نصدقها ونؤمن بها بحجة ثبوتها عن طريق العلم، فإذا كان علم الإنسان قد وصل إلى هذه الاكتشافات فكيف بعلم الله وقدرته. ٢- رد الشيخ محمد الغزالي حديثاً في صحيح مسلم بالعقل.

حيث قال: ومن أجل ذلك استغرنا ما رواه ثابت عن أنس أن رجلاً كان يُتَّهَمُ بِأَمِّ وَلَدِ رَسُولِ اللهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لِعَلِيِّ: «أَذْهَبَ فَاضْرِبْ عُنُقَهُ» فَأَتَاهُ عَلِيُّ فَإِذَا هُوَ فِي رَكْبِي يَتَبَرَّدُ فِيهَا، فَقَالَ لَهُ عَلِيُّ: اخْرُجْ، فَنَاولَهُ يَدَهُ فَأَخْرَجَهُ، فَإِذَا هُوَ مَجْبُوبٌ لَيْسَ لَهُ دَكْرٌ، فَكَفَّ عَلِيُّ عَنْهُ، ثُمَّ أَتَى النَّبِيَّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّهُ لَمَجْبُوبٌ مَا لَهُ دَكْرٌ^(٣).

ثم علق قائلاً: يستحيل أن يحكم على رجل بالقتل في تهمة لم تحقق، ولم يواجه بها المتهم، ولم يسمع له دفاع عنها، بل كشفت الأيام عن كذبها. وقد حاول النووي غفر الله لنا وله تسويغ هذا الحكم بقوله: لعل الرجل كان منافقاً مستحقاً للقتل لسبب آخر، ونقول: متى أمر رسول الله بقتل المنافقين؟ وما وقع ذلك منه، بل لقد نهي عنه^(٤).

يقول الدكتور عبد الموجود محمد في رده للغزالي وتفسيره للحديث بما يقبله العقل دون اللجوء إلى رد الحديث لشبهة ضعيفة، حيث قال: (إن هذا الحديث من معجزات النبوة، ولعل الرسول (صلى الله عليه وسلم) علم بطريق الوحي ما في ذلك الرجل من علة خلقية، وأراد أن يُعَرِّفَ طبيعته تلك بمن اتهمه وغيرهم من المسلمين فيقطع قالة السوء عنه.

وليس هناك من سبيل إلى تحقيق هذه الغاية إلا أن يصدر من ولي أمر المسلمين صلوات الله وسلامه عليه أمر ظاهري يتحقق منه هدفان:-

أولهما: براءة ذلك الرجل.

وثانيهما: حرص الرسول (صلى الله عليه وسلم) على إقامة حدود الله.

(١) رواه عن أبي هريرة البخاري: ١١٨/٤، رقم الحديث: (٣٢٤٤)، و: ١١٥/٦ - ١١٦، رقم الحديث: (٤٧٧٩، ٤٧٨٠)، و:

١٤٤/٩، رقم الحديث: (٧٤٩٨). ومسلم: ٢١٧٤/٤ - ٢١٧٥، رقم الحديث: (٢٨٢٤، ٢٨٢٥).

(٢) ينظر: السنة في مواجهة الأباطيل: محمد طاهر بن حكيم غلام رسول: ص ١٣٩ - ١٤٠.

(٣) رواه مسلم: ٢١٣٩/٤، رقم الحديث: (٥٩).

(٤) السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث: محمد الغزالي: ص ٣٨ - ٣٩.

يساعدنا على ذلك التوجيه تلك الحثيات التي ساقها الشيخ في استحالة ذلك الحكم من رسول الله (صلى الله عليه وسلم) دون التحقق من أسبابه، مضافاً إليها ثبوت ذلك الحديث من طريق الثقات العدول الضابطين، بل وفي أكمل تلك الصفات وأعلاها^(١).

المطلب الثالث

معيار الواقع

ذهب فريق من الحدائين إلى الدعوة إلى عرض الأحاديث على معطيات الواقع المعاش وعلى الحياة الاجتماعية، فما كان منها موافقاً لها كان في عداد المقبول وما لم يوافقه كان الرفض مآله، وتحكيم الواقع في النص إنما يعني أن الواقع المعاش هو الأصل والنص تابع له، مع أن أساس وجود النص في دعوة الإسلام إنما جاء ليصنع واقعاً جديداً، فالنص أساس الواقع في الإسلام وليس العكس، والإسلام خلق واقعاً جديداً مختلفاً غريباً عما كان سائداً في ذلك الزمان، وهو ما تجلّى في وصف الرسول (صلى الله عليه وسلم) للواقع الذي نزل القرآن فيه في قوله: (بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا، وَسَيَعُودُ كَمَا بَدَأَ غَرِيبًا، فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ)^(٢).

قال أحمد أمين في معرض حديثه عن منهج المحدثين: (لكنهم لم يتوسعوا كثيراً في النقد الداخلي - يعني نقد المتن - فلم يعرضوا لمتن الحديث: هل ينطبق على الواقع أم لا؟)^(٣).

وقال أيضاً: (عدم الاكتفاء بالرواية، بل عرضها على الطبائع النفسية والبيئة الاجتماعية)^(٤).

ويقول أيضاً: (كما يؤخذ عليهم أنهم عنوا بالسند أكثر من عنايتهم بالمتن، فقد يكون السند مدلساً تدليساً متقناً فيقبلونه، مع أن العقل والواقع يأيبانه)^(٥).

ويقول الجابري: (إن كل أصل علمي يتخذ إماماً في العمل فشرط أن يجري العمل به على مجاري العادات في مثله وإلا فهو غير صحيح)^(٦).

ويقول أحمد أبو شادي: (القرآن الشريف والأحاديث النبوية مجموعة مبادئ خلقية وسلوكية مسببة، بحيث أن أحكامها عرضة للتبدل بتبدل الأحوال والأسباب، ففيه شواهد هادئة على ضوئها وأسبابها وظروفها، لا أحكام متمتمة لا تقبل التعديل وفاقاً لتبدل الأسباب والظروف)^(٧).

(١) السنة النبوية بين دعاة الفتنة وأدعياء العلم: د. عبد الموجود محمد عبد اللطيف: ص ١٤٤.

(٢) ينظر: الحدائنة وموقفها من السنة: د. الحارث فخري عيسى: ص ٢٧٩. والحديث رواه مسلم عن أبي هريرة: ١٣٠/١، رقم الحديث: (٢٣٢).

(٣) ضحى الإسلام: أحمد أمين: ص ٤٨٢.

(٤) المصدر نفسه: ص ٤٨٣.

(٥) ظهر الإسلام: أحمد أمين: ٤٧/٢.

(٦) ينظر: الحدائنة وموقفها من السنة: ص ٢٨١، نقلاً عن كتاب: حوار المشرق والمغرب: د. محمد عابد الجابري: ص ٦٩.

(٧) ينظر: السنة النبوية بين دعاة الفتنة وأدعياء العلم: د. عبد الموجود محمد عبد الطيف: ص ٩٢، نقلاً عن كتاب: ثورة الاسلام: أحمد أحمد أبو شادي: ص ٥٧.

وقال زكريا أوزون في معرض تساؤلاته: (هل يوافق كل ما وصلنا من الأحاديث النبوية المعطيات العلمية والنظم والأعراف السائدة اليوم؟ والجواب هنا: لا تتوافق معظم الأحاديث النبوية التي تنطرق للأمور الكونية مع الثوابت والمعطيات العلمية)^(١)، ثم قام برد العشرات من الأحاديث استناداً على ما يراه هو أنها تخالف ما يدعيه بالنظم والمعطيات العلمية.

وقال أيضاً بعد أن ردّ حديثاً في الصحيحين^(٢): (كل ذلك يظهر مناقضة ذلك الحديث لكلامه- عز وجل- وللعادات والأعراف السائدة اليوم)^(٣).

ففي هذا الكلام دعوى صريحة لعرض الأحاديث على أعراف الناس في كل زمان ومكان، وبذلك يكون الحديث الذي يوافق العرف اليوم صحيحاً، وهو نفسه يصبح ضعيفاً بعد أن يتغير العرف، ومن الممكن أن ينسجم بعض الأحاديث مع واقع إحدى الدول والمجتمعات فتكون مقبولة وصحيحة وثابتة وهي مما صدر من النبي (صلى الله عليه وسلم) لتلك المجتمعات، وتكون نفس الأحاديث ضعيفة بل موضوعة ومردودة لمجتمعات أخرى لا تنسجم مع أعرافها وطبائعها وواقعها، فهل هذا المعيار بهذا التطبيق يكون منضبطاً؟ وهل من الممكن أن نتماد عليه في ردّ الأحاديث وقبولها؟ وهل نتفق على حكم أحاديث بعينها إن طبقنا عليها هذا المعيار بهذا الشكل؟

يقول أنور الجندي: (الاسلام لا يواجه الواقع أياً كان ليقره، أو يبرره، وإنما يواجه الواقع ليزنه بميزانه، فيقر منه ما يقر، ويلغي ما يلغي، وينشئ واقعاً غيره في ضوء الحقائق الأساسية)^(٤).

مثال لعرض الحديث على الواقع:

ومن الأمثلة على ردّ بعض الأحاديث بدعوى مخالفتها للواقع ما ذكره أحمد أمين، حيث قال: (ترى البخاري نفسه على جليل قدره ودقيق بحثه يثبت أحاديث دلت الحوادث الزمنية والمشاهد التجريبية على أنها غير صحيحة، لإقتضاره على نقد الرجال لحديث: (لا يبقى على ظهر الأرض بعد مائة سنة نفس منفوسة)^(٥).

وهذا الاعتراض مردود، ويدل على قصر فهم هؤلاء القوم أو على سوء توظيفهم لمثل هذه الأحاديث من أجل الوصول إلى مآربهم في ردّ الأحاديث والتشكيك في صحة أصح الكتب في الإسلام بعد القرآن الكريم، وإلا لو كان منصفاً في حكمه لنقل الحديث بكامله ولتمعن النظر في معناه ولرجع إلى أقوال علماء الحديث في شرح الحديث ومفهومه كما دلّ عليه السياق الذي قيل فيه، فلو كان فعل ذلك لأداه حتماً إلى النتيجة الصحيحة المسلمة ولكفاه مؤنة ردّ الحديث لشبهة ضعيفة.

والحديث بتمامه هو من رواية الشيخين عن ابن عمر (رضي الله عنهما) قال: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذات لَيْلَةٍ، صَلَاةَ الْعِشَاءِ، فِي آخِرِ حَيَاتِهِ، فَلَمَّا سَلَّمَ قَامَ فَقَالَ: «أَرَأَيْتَكُمْ لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ؟ فَإِنَّ عَلَى رَأْسِ مِائَةِ سَنَةٍ

(١) جنابة البخاري: زكريا أوزون: ص ٢٥.

(٢) حديث أبي ثعلبة الغشني الذي رواه البخاري: ٨٦/٧، رقم الحديث: (٥٤٧٨)، ومسلم: ١٥٣٢/٣، رقم الحديث: (١٩٣٠).

(٣) جنابة البخاري: زكريا أوزون: ص ١٥٠.

(٤) المؤامرة على الاسلام: أنور الجندي: ص ٤٦.

(٥) فجر الاسلام: أحمد أمين: ص ٢٣٨.

مِنْهَا لَا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ» قَالَ ابْنُ عُمَرَ: فَوَهَلَ النَّاسُ فِي مَقَالَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تِلْكَ، فِيمَا يَتَحَدَّثُونَ مِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ، عَنْ مِائَةِ سَنَةٍ، وَإِنَّمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ الْيَوْمَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ» يُرِيدُ بِذَلِكَ أَنْ يَنْحَرِمَ ذَلِكَ الْقَرْنُ^(١).

أي: يتحدث النبي (صلى الله عليه وسلم) عن انقضاء آجال الناس ممن في عهده قبل انتهاء المائة سنة، وهذا ما فهمه وأوضحه لنا راوي الحديث عبد الله بن عمر (رضي الله عنهما) في نهاية الحديث، ومنه أخذ العلماء أن من ادعى من الناس الصحة بعد مائة سنة من قول النبي (صلى الله عليه وسلم) - والذي أرخ له ابن حجر وغيره أنه كان قبل وفاة النبي بشهر^(٢) - لهذا الحديث فهو من الكاذبين^(٣).

منهج المحدثين في استعمالهم لهذا المعيار:-

نجد علماء الحديث قد حكموا على بعض الأحاديث بالضعف أو بالوضع أحياناً وذلك لمخالفتها لبعض الأمور التي كانت تخالف واقعاً ملموساً ومشاهداً، وكان ذلك دليلاً على كذب أحد رواة الحديث الذي هو متهم أصلاً بالكذب أو الوضع أو الضعف الشديد، فحديثه يعدّ ضعيفاً حتى لو لم يكن مخالفاً فكيف إذا خالف، وهذا الفارق بين منهج المحدثين ومنهج الحدائين.

أمثلة:

١ - حديث أنس: دخلت الحمام فرأيت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) جالساً، وعليه مئزر. حكم عليه ابن الجوزي بالوضع من خلال السند والمتن وليس المتن فحسب كما هو منهج الحدائين، حيث قال: هَذَا حَدِيثٌ مَوْضُوعٌ بِلَاشِكِ وَفِي رِوَايَتِهِ جَمَاعَةٌ مَجْهُولُونَ، ثم قال: ولم يدخل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) حماماً قط، ولا كان عنده حمام^(٤).

وقال السيوطي: مَوْضُوعٌ: فِيهِ جَمَاعَةٌ مَجْهُولُونَ^(٥).

وذكره ابن عراق الكناني في الموضوعات، وذكر كلام ابن الجوزي فيه^(٦).

٢ - حديث: لَا يُؤَلَّدُ بَعْدَ الْمِائَةِ مَوْلُودٌ لِلَّهِ فِيهِ حَاجَةٌ^(٧).

(١) رواه البخاري: ٣٤/١، رقم الحديث: (١١٦) و ١١٧/١، رقم الحديث: (٥٦٤) ومسلم: ١٩٦٥/٤، رقم الحديث: (٢١٧) واللفظ لمسلم.

(٢) قال ابن حجر: كَذَلِكَ وَقَعَ بِالِاسْتِقْرَاءِ فَكَانَ آخِرَ مَنْ ضُبِطَ أَمْرُهُ مِمَّنْ كَانَ مَوْجُودًا حِينَئِذٍ أَبُو الطُّفَيْلِ عَامِرُ بْنُ وَائِلَةَ وَقَدْ أَجْمَعَ أَهْلُ الْحَدِيثِ عَلَى أَنَّهُ كَانَ آخِرَ الصَّحَابَةِ مَوْتًا وَغَايَةً مَا قِيلَ فِيهِ إِنَّهُ بَقِيَ إِلَى سَنَةِ عَشْرٍ وَمِائَةٍ وَهِيَ رَأْسُ مِائَةِ سَنَةٍ مِنْ مَقَالَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. فتح الباري: لابن حجر: ٧٥/٢.

(٣) فتح الباري: لابن حجر: ٣٥٣/١٨.

(٤) الموضوعات: لابن الجوزي: ٨١/٢.

(٥) اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة: للسيوطي: ٧/٢.

(٦) تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة: ابن عراق الكناني: ٦٧/٢.

(٧) رواه الطبراني في المعجم الكبير: ٢٧/٨، رقم (٧٢٨٣).

ذكره ابن الجوزي في الموضوعات وقال: قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: لَيْسَ بِصَحِيحٍ. فَإِنْ قِيلَ فَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، فَالْجَوَابُ: أَنَّ الْعِنْعَنَةَ تَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمْ سَمِعَهُ مِنْ ضَعِيفٍ أَوْ كَذَّابٍ فَاسْقَطَ اسْمَهُ، وَذَكَرَ مِنْ رَوَاهُ لَهُ عَنْهُ بِلَفْظِ عَنِ، وَكَيْفَ يَكُونُ صَحِيحاً وَكَثِيرٍ مِنَ الْأَيْمَةِ وَالسَّادَةِ وَلَدُوا بَعْدَ الْمِائَةِ.

وذكره السيوطي في الموضوعات وقال: هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ وَهَذَا الْبَغْدَادِيُّ - يَعْنِي: مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ أَعْيَنَ لَا اعْرِفُهُ^(١).

وقال الهيثمي: رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ عَنْ شَيْخِهِ أَحْمَدَ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُسَاوِرٍ وَمُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ أَعْيَنَ وَلَمْ أَعْرِفْهُمَا، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ رِجَالُ الصَّحِيحِ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ لَا يُؤَلَّدُ لِأَحَدٍ بَعْدَ أَنْ يَكْمُلَ مِنَ الْعُمُرِ مِائَةً سَنَةً وَلَدَّ فِي الْعَالِبِ، فَإِنْ وُلِدَ لَهُ فَلَا يَعْيشُ الْوَالِدَ حَتَّى يُؤَدَّبَهُ، فَيَتَعَلَّمُ الْمَعَاصِيَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٢).

وقال الشيخ الألباني: وهذا إسناد ضعيف، ومتن موضوع، وعلته صخر بن قدامة هذا، فإنه لا يعرف إلا في هذا الحديث، ولم يورده البخاري في "التاريخ" ولا ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" ولا ابن حبان في "الثقات" فإنه على شرطه!

وثمة علة أخرى وهي عنعنة البصري، فإنه كان مدلساً، ويبدو لي أن الآفة ممن حدثه عن صخر؛ فإن هذا قد أنكر الحديث لما سئل عنه^(٣).

فانظر إلى منهج أهل الحديث كيف ينظرون إلى الحديث ويدرسونه وذلك بالنظر إلى سنده وامتته معاً، فلا يمكن أن يكون السند صحيحاً والمتن منكراً، ولو كان ظاهر السند صحيحاً فلا بد من وجود قرينة تدل على أن أحد الرواة الثقات قد أخطأ في رواية الحديث ويكون ذلك كافياً في ردّ الحديث، ولكن لا بد من وجود قرينة تدل على تخطئة الراوي، مع عدم إمكانية الجمع والتوفيق بين المتعارضين وعدم الوقوف على تأويل مقبول ومستساغ وإلا فلا يمكن ردّ الحديث بمجرد وجود تعارض ظاهري في الحديث كما هو صنيع الحدائين الجاهلين بقواعد وضوابط المحدثين في التعامل مع الأحاديث النبوية، وبسبب جهلهم هذا عمدوا إلى نقد المتن فحسب وعدم الالتفاف إلى السند أصلاً، وهو ما صرح به جمال البنا في معرض ردّه على أهل الحديث في قوله: (وكانوا في غنى عن هذا لو جعلوا معيار الصحة المتن وليس السند، لأن هذا سيجعل المعنى هو الفيصل)^(٤).

فإذا كان المعنى هو الحكم والمعيار، والمعنى إنما يعتمد على الذات القارئة لا الكاتبة - حسب الحدائين ومناهجهم - فإن هذا يعني أن الحديث أصبح عرضةً للقبول أو الرفض بلا ضوابط، فكل واحد إذا أراد أن يحكم بنفسه على الحديث يرفض ويقبل ما يحلو له، وبهذا تتحقق غاية الحدائين بنزع التقديس عن السنة ليقول من شاء ما شاء وكيفما شاء^(٥).

(١) اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعية: للسيوطي: ٣٢٤/٢.

(٢) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: للهيثمي: ١٥٩/٨.

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة: للألباني: ٣٠١/٣.

(٤) السنة ودورها في الفقه الجديد: جمال البنا: ص ١١٨.

(٥) ينظر: الحدائنة وموقفها من السنة: د. الحارث فخري عيسى: ص ٢٦٠.

المبحث الثاني

المعايير التي خالف فيها الحداثيون المحدثين

إن الحداثيين ابتكروا معايير جديدة لثبوت الأحاديث، فقاموا بقبول أو ردّ الأحاديث وفقها، وهذه المعايير لم يعرف عند المحدثين وعلماء الحديث، والذي ينظر إليها يجد أنها غير منضبطة وغير محكمة، فلا يمكن تطبيقها على الأحاديث لأنها لا تؤدي إلى نتائج صحيحة ومنتفة، فالأحاديث التي يراها البعض أنها صحيحة وفق هذه المعايير ليس بالضرورة أن تكون صحيحة عند آخرين بتطبيق نفس المعايير، فذلك كاف في عدم حجية تلك المعايير، وفيما يأتي ذكر بعض منها:

١ - معيار روح الإسلام:

زعم بعض الحدثيين أن الأحاديث لا بد أن تعرض على روح الإسلام فإن اتفقت معها كان دليلاً على صحتها وإن تعارضت معها كان دليلاً على ضعفها، فجعلوا (روح الإسلام) معياراً لقبول ورد الأحاديث، ولكن هذا المعيار لا يصلح تطبيقها على الأحاديث وذلك لعدم وجود مفهوم دقيق ومحدد لروح الإسلام، فما يكون موافقاً لروح الإسلام عند البعض يكون مخالفاً عند الآخرين، وهذا ما اعترف به أحد كبار الحداثيين، وهو نصر حامد أبو زيد حيث قال: (جوهر الإسلام ليس معطى ثابتاً، بل هو جوهر قابل دائماً للاستنباط وإعادة الاكتشاف بحسب تطور الوعي الإنساني)^(١).

فهذا اعتراف من أحد أقطاب الحداثيين والعقلانيين (وشهد شاهد من أهلها) يؤيد ويؤكد أن هذا المعيار غير منضبط وغير ثابت وهذا الذي أرادوه.

فلو طبق هذا المعيار على الأحاديث والروايات لا يؤدي إلى نتائج ثابتة ومنتفة ومستمرة ومحكمة، فما يرد من الحديث وفق هذا المعيار في هذا الزمن ربما يقبل في زمن قادم، لأن لكل زمن روح مختلف للإسلام بحسب المتأولين والمفكرين من أبنائه، وهذا التصور لمثل هذا الضابط يحقق للحداثي هدف التعويم وعدم الوضوح ليفتح الباب واسعاً ليقول كيفما شاء في كل شيء، وهذا يتوافق مع منهجه الرفض للقوالب الجاهزة والأحكام القاطعة^(٢).

بل نجد أن بعض الحداثيين قاموا بتحريف المفاهيم القرآنية الثابتة والجمع عليها من قبل العلماء وذلك وفق هذا المعيار.

يقول أحمد أبو شادي: (إن روح الإسلام التي تقر مبدأ الصالح العام بل تقدره تسمح في هذا العصر بأن تكون المرأة قوامة على الرجل بقدر ما تسمح بأن يكون الرجل قوامة على المرأة إذ أن مرد ذلك إلى الاعتبار الاقتصادي لا أكثر ولا أقل، بخلاف ما كان عليه الحال في فجر الإسلام)^(٣)، فهو لا يهتم أن يبطل مفعول الآية الكريمة {الرجال قوامون على النساء}. [النساء: ٣٤].

(١) دوائر الخوف قراءة في خطاب المرأة: نصر حامد أبو زيد: ص ٧٠.

(٢) ينظر: الحدائث وموقفها من السنة: د. الحارث فخري عيسى عبد الله: ص ٢٧٥.

(٣) ينظر: السنة النبوية بين دعاة الفتنة وأدعياء العلم: د. عبد الموجود محمد عبد اللطيف: ص ٩٦، نقلاً عن كتاب: ثورة الإسلام: أحمد أبو شادي: ص ٢٤.

بل نجد بعضهم يتجاوز روح الاسلام إلى روح العصر، ويرى أن الحديث لا بد أن يتفق مع روح العصر، أي ما عليه الثقافة الغربية المادية اليوم، وإلا فهو مشكوك فيه، أو مرفوض لا يمكن تصحيحه، لأنه في زعمهم يخالف العلم والعقل والفكر المتطور المتحضر، مناف لروح العصر ولقوماته الثقافية.

يقول حسن حنفي: (تصور القدماء تصور تاريخي خالص يعبر عن عصرهم ومستواهم الثقافي، كما أن تصورنا تصور معاصر يعبر عن روح عصرنا ومستوانا الثقافي)^(١).

ويقول أيضاً: (تكون مسؤولية علماء أصول الدين من جيلنا في إعادة بناء العلم طبقاً لمقتضيات العصر)^(٢).

أمثلة من الأحاديث التي ردت بتطبيق هذا المعيار:

١- انتقد بعض المعاصرين قصة غزوة بني المصطلق التي رواها البخاري في صحيحه، وهي ما رواه ابن عون، قال: كتبت إلى نافع، فكتب إليّ: أن النبي (صلى الله عليه وسلم) أغار على بني المصطلق وهم غارون، وأنعامهم تسقى على الماء، فقتل مُقاتِلَتَهُمْ وسي ذراريهم وأصاب يومئذٍ جويرية) حدثني به عبد الله بن عمر وكان في ذلك الجيش^(٣).

يقول اسماعيل الكردي: (إن وقوع الغزوة بهذه الصورة بعيد جداً عن روح الاسلام، ومخالف لتشريع الجهاد وتعاليمه المعروفة من نصوص القرآن الكريم ومن المتواتر من السيرة)^(٤).

فنقد هذه القصة بهذه الطريقة جنائية على مرويات السيرة النبوية، وحيدة عن المنهج العلمي في التعامل مع النصوص، فقصة مثل هذه واردة في أصح كتب الحديث ينبغي أن تفهم الفهم الصحيح لا أن تُهدم وترد بمثل هذه الأوهام، وقد فصل العلماء بالأدلة العلمية شرح الحديث فيما يوافق روح الاسلام وتعاليمه والقرآن الكريم^(٥).

٢- ذهب حسن حنفي إلى رد حديث الإسراء والمعراج جملة وتفصيلاً: بحجة معارضتها (لروح الإسلام... فالإسلام دين واقعي ورسالة إنسانية اكتمل فيها الوحي، واستقل فيه العقل، وأصبح للإدارة حرية الاختيار، ولكن الرواية عود إلى الوراثة إلى قصص الأنبياء عند بني إسرائيل حتى لا يكون خاتم الأنبياء أقل من الأنبياء السابقين)^(٦).

٣- ذهب جمال البنا إلى أن حديث (صلوا خلف كل بر وفاجر)^(٧) موضوع لأنه يتعارض مع توجيه القرآن وروح الإسلام والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر^(٨).

(١) من العقيدة إلى الثورة: حسن حنفي: ٥٩٣/١.

(٢) المصدر نفسه: ١٩٢/١.

(٣) رواه البخاري: ١٤٨/٣، رقم الحديث: ١٥٤١.

(٤) ينظر: نقد متون مرويات وأثره في توثيق السيرة النبوية الصحيحة: أنبيل بلهي: ص ٢٠٦، نقلاً عن كتاب: نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث: اسماعيل الكردي: ص ٢٣٣، والكتاب لم أحصل عليه.

(٥) ينظر: نقد متون مرويات وأثره في توثيق السيرة النبوية الصحيحة: أنبيل بلهي: ص ٢٠٦.

(٦) من العقيدة إلى الثورة: حسن حنفي: ١٨٥/٤-١٨٦.

(٧) رواه الدارقطني: ٤٠٢/٢، رقم الحديث: (١٧٦٨)، والبيهقي في السنن الكبرى وضعفه: ٢٩/٤، رقم الحديث: (٦٨٣٢).

(٨) ينظر: السنة ودورها في الفقه الجديد: جمال البنا: ص ٢٥٦.

٤- قال محمود أبو رية بعد أن ذكر بعض الأحاديث التي زعم أنها متعارضة: (ومن أجل ذلك نرحب أن الحديث الصحيح الذي يتفق مع روح الرسالة المحمدية هو حديث: (مثل أمي مثل المطر لا يدري أوله خير أم آخره^(١))).^(٢)

فهذه بعض الأمثلة من تحبط هؤلاء القوم بعد أن فقدوا المصدقية وحادوا عن المنهج العلمي الرصين الذي وضعه علماء الحديث.

٢- معيار الذوق.

ذهب بعض الحدائين إلى ردّ بعض الأحاديث الصحيحة بدعوى مخالفتها للذوق، من هؤلاء المدعو (زكريا أوزون) حيث قال: (أما الأحاديث التي تعارض العلم والمنطق والذوق السليم فنتركها دون حرج)^(٣). ولذلك ردّ الحديث المرفوع (إِذَا أَكَلْنَا أَحَدَكُمْ طَعَامًا، فَلَا يَمْسُحُ يَدَهُ حَتَّى يَلْعَقَهَا) الذي رواه الشيخان عن ابن عباس^(٤). حيث قال: وهي ظاهرة تنافي الذوق السليم وتجانب الطب الوقائي، وإذا كان بعض السادة العلماء الأفاضل يرى في ذلك مظهر شكر وتقدير لنعمة الله، فإنني أرى مع كثيرين غيري مظهر تخلف وقرف واشتمزاز فيه)^(٥). كما ردّ حديث الذبابة^(٦)، وقال: (تعارض معطيات ذلك الحديث مع نتائج وتطبيقات البحوث العلمية ومع الذوق الإنساني السليم)^(٧).

وردّ أبو رية الحديث الذي رواه البخاري عن أبي هريرة قال: لَقَدْ رَأَيْتُنِي وَإِنِّي لَأَخْرُ فِيمَا بَيْنَ مِنْبَرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى حُجْرَةِ عَائِشَةَ مَعْشِيًا عَلَيَّ، فَيَجِيءُ الْجَائِي فَيَضَعُ رِجْلَهُ عَلَى عُنُقِي، وَيُرَى أُنِّي بِجُنُونٍ، وَمَا بِي مِنْ جُنُونٍ مَا بِي إِلَّا الْجُوعُ^(٨)، حيث قال: (فهل تراه يدع دولة بني أمية ذات السلطان العريض والأطعمة الناعمة، وينقلب إلى علي الزاهد الفقير الذي كان طعامه القديد؟ إن هذا لمماً تأباه الطبائع الإنسانية، ولا يتفق مع الغرائز النفسية، اللهم إلا من عصم ربك، وقليل ما هم)^(٩).

٣- معيار (الرائحة).

إن من المضحك المبكي أن نجد بعض من يُسمّون بالمجددين والتنويريين والعقلانيين جعلوا من معايير ثبوت الأحاديث الرائحة، أي رائحة الحديث وذلك بشمّه فإن وجدوا فيه رائحة الحديث قبلوه وإن لم يجدوا تركوه، وإليك بعضاً من أقوالهم التي ردّوا فيها بعض الأحاديث وفق هذا المعيار:

- (١) رواه أحمد: ٣٣٤/١٩، رقم الحديث: (١٢٣٢٧) وحسنه شعيب الأرنؤوط.
- (٢) أضواء على السنة المحمدية: محمد أبو رية: ص ٢٥٤.
- (٣) جنابة البخاري: زكريا أوزون: ص ٢٧.
- (٤) رواه البخاري: ٨٢/٧، رقم الحديث: (٥٤٥٦)، ومسلم: ١٦٠٥/٣، رقم الحديث: (٢٠٣١).
- (٥) جنابة البخاري: زكريا أوزون: ص ١٤٧-١٤٨.
- (٦) حديث الذبابة هو ما رواه أبو هريرة (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي إِثَاءِ أَحَدِكُمْ فَلْيُعِمِّسْهُ كُلَّهُ، ثُمَّ لِيَطْرَحْهُ، فَإِنَّ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ شِفَاءٌ، وَفِي الْآخَرِ دَاءٌ» رواه البخاري: ١٤٠/٧، رقم الحديث: (٥٧٨٢).
- (٧) المصدر نفسه: ص ١٤٧.
- (٨) رواه البخاري: ١٠٤/٩، رقم الحديث: (٧٣٢٤).
- (٩) أضواء على السنة المحمدية: محمود أبو رية: ص ٢٢١.

١- ردّ محمود أبو ريّة حديث لطم موسى (عليه السلام) لملك الموت^(١). وهو صحيح رواه الشيخان، وقال: (إن رائحة الاسرائيلية لتفوح من هذا الحديث)^(٢).

وكذلك ردّ الحديث الصحيح الذي رواه البخاري عن أبي هريرة (رضي الله عنه) إن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال: (من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب....)^(٣)، ثم قال: (ومن له حاسة شم الحديث يجد في هذا الحديث رائحة إسراييلية)^(٤).

وردّ عليه الشيخ عبد الرحمن المعلمي ردّاً جميلاً، حيث قال: (لو جاز الحكم بالرائحة لما ساغ أدنى تشكك في حكم البخاري، لأنه أعرف الناس برائحة الحديث النبوي، وبالنسبة إليه يكون أبو ريّة أخشَمَ فاقد الشم أو فاسده)^(٥). فاسده^(٥).

٢- يقول محمد الجابري بعد أن ذكر ثلاثة أحاديث في البخاري^(٦) ومسلم^(٧) ومسنَد أحمد^(٨): (من السهل أن يشكك الإنسان في صحة مثل هذه الأحاديث الثلاث التي تُشَمُّ فيها رائحة السياسة، وبالنسبة لي شخصياً إن مثل هذه الأحاديث يجب وضعها بين قوسين أعني: تجنب أخذها بعين الاعتبار)^(٩).

٣- يقول الدكتور أحمد شلبي بعد ردّه لأحاديث الإسراء والمعراج^(١٠): (واعتقادي أن هذه القصة من الاسرائيليات التي ترمي إلى وضع موسى في موضع المعلم لمحمد، وصاحب الفضل على المسلمين، وكأنه أعرف بأمة محمد من محمد، وقد تسربت رائحة الاسرائيليات من الروايات المتصلة بهذا الموضوع)^(١١).

(١) متفق عليه: رواه البخاري: ٩٠/٢، رقم الحديث: (١٣٣٩) ومسلم: ١٨٤٢/٤، رقم الحديث: (٢٣٧٢).

(٢) أضواء على السنة المحمّدية: محمود أبو ريّة: ص ٢٣٢.

(٣) رواه البخاري: ١٠٥/٨، رقم الحديث: (٦٥٠٢).

(٤) أضواء على السنة المحمّدية: محمود أبو ريّة: ص ١٧٦.

(٥) الأنوار الكاشفة: للمعلمي: ص ٢٦٩.

(٦) حديث: (خَيْرُ أُمَّتِي قُرَيْشِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ)، رواه البخاري: ٢/٥، رقم الحديث: (٣٦٥٠).

(٧) حديث أبي هريرة عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال: (بَدَأَ الْإِسْلَامُ عَرَبِيًّا، وَسَيَعُودُ كَمَا بَدَأَ عَرَبِيًّا، فَطُوبَى لِلْعَرَبِيَّةِ)، رواه مسلم: ١٣٠/١، رقم الحديث: (٢٣٢).

(٨) حديث عبد الرحمن بن سِنَّة، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: (بَدَأَ الْإِسْلَامُ عَرَبِيًّا، ثُمَّ يَعُودُ عَرَبِيًّا كَمَا بَدَأَ، فَطُوبَى لِلْعَرَبِيَّةِ...)، رواه أحمد: ٢٣٧/٢٧، رقم الحديث: (١٦٦٩٠).

(٩) ينظر: مقال لـ(محمد الجابري) بعنوان (في حاجة إلى الإصلاح) المنشور في مجلة مواقف، العدد (٣٢)، ص ٣٣.

(١٠) أحاديث الإسراء والمعراج رواها الشيخان: ينظر: البخاري: حديث ابن عباس: ١١٦/٤، ١٥٣، رقم الحديث: (٣٢٣٩).

(١١) (٣٣٩٦)، و: ٥٤/٥، رقم الحديث: (٣٨٨٨)، و: ٨٦/٦، رقم الحديث: (٤٧١٦)، و: ١٢٥/٨، رقم الحديث: (٦٦١٣).

وحديث أبي هريرة: ١٥٢/٤، ١٦٦، رقم الحديث: (٣٣٩٤، ٣٤٣٧)، و: ٨٣/٦، رقم الحديث: (٤٧٠٩)، و: ١٠٤/٧،

١٠٨، رقم الحديث: (٥٥٧٦، ٥٦٠٣)، وحديث مالك بن صعصعة: ١٥٢/٤، ١٦٣، رقم الحديث: (٣٣٩٣ و ٣٤٣٠)، و:

٥٢/٥، رقم الحديث: (٣٨٨٧)، وحديث أنس بن مالك: ١٩١/٤، رقم الحديث: (٣٥٧٠)، و: ١٤٩/٩، رقم الحديث:

(٧٥١٧) - ومسلم: حديث أنس بن مالك: ١٤٨/١، رقم الحديث: (٢٦٢)، و: ١٨٤٥/٤، رقم الحديث: (١٦٤، ١٦٥)،

وحديث ابن عباس: ١٥١/١، رقم الحديث: (٢٦٧)، وحديث أبي هريرة: ١٥٩٢/٣، رقم الحديث: (٩٢).

(١١) موسوعة التاريخ الاسلامي: د. أحمد شلبي: ٢٤٩/١.

٤- قال الشيخ محمد رشيد رضا: (حديث حذيفة: أكتبوا العلم قبل ذهاب العلماء)^(١) عند ابن النجار في تاريخه ضعيف، بل يشم منه رائحة الوضع)^(٢).

وقال أيضاً في الأحاديث التي وردت في رفع اليدين في الركوع والقيام في الصلاة: (وإن كان كل من شم رائحة علم السنة منهم موقن بأنها ثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم)^(٣).

٤- معيار العين المجردة.

إن من المعايير المبتكرة عند هؤلاء القوم هو معيار العين المجردة، أي الحكم على الحديث بمجرد النظر إليه وقراءته قراءة سطحية شكلية عابرة دون التعمق والبحث والتدقيق والدراسة والتحليل الذي هو منهج أهل الحديث، وهذا ما صرح به أحدهم وهو جمال البنا حيث قال: (وقد يصحح بعض كبار المحدثين أحاديث ظاهرة البطلان بالعين المجردة ودون حاجة إلى تحقيق أو تدقيق)^(٤)، ومثل لذلك ببعض الأحاديث التي صححها الحاكم في المستدرک، ولكنه جهل أن العلماء صرحوا بعدم الاعتداد بتصحيحات الحاكم وذلك لتساهله لاسيما في أحكامه التي خالف فيها الآخرون.

فقد قال ابن تيمية (رحمه الله) بعد ذكره لبعض تصحيحات الحاكم لأحاديث موضوعة: (ولهذا كان أهل العلم بالحديث لا يعتمدون على مجرد تصحيح الحاكم... وليس فيمن يصحح الحديث أضعف من تصحيحه)^(٥).

وقال ابن القيم: (ولا يعبأ الحفاظ أطباء الحديث بتصحيح الحاكم شيئاً، ولا يرفعون به رأساً البتة، بل لا يدل تصحيحه على حسن الحديث، بل يصحح أشياء موضوعة بلا شك عند أهل العلم بالحديث، وإن كان من لا علم له بالحديث لا يعرف ذلك، فليس بمعيار على سنة رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، ولا يعبأ أهل الحديث به شيئاً، والحاكم نفسه يصحح أحاديث جماعة وقد أخبر في كتاب المدخل له^(٦) أن لا يحتج بهم وأطلق الكذب على بعضهم)^(٧).

وقال أيضاً: (وبالجملة فتصحيح الحاكم لا يستفاد منه حسن الحديث ألبتة فضلاً عن صحته)^(٨).

وقال الزيلعي: (وتوثيق الحاكم لا يعارض ما يثبت في الصحيح خلافة لما عرف من تساهله)^(٩).

فهذه أقوال جملة من كبار العلماء على حكم تصحيح الحاكم النيسابوري وأنه لا يعتمد عليه فيما خالف فيه الآخرون.

(١) ينظر: ذيل تاريخ بغداد: لابن النجار: ٢/١٨٠.

(٢) ينظر مقال بعنوان (التدوين في الاسلام) المنشور في مجلة المنار، المجلد العاشر- الجزء الأول- بتاريخ (١٤/٣/١٩٠٧)، ص ٧٦٥.

(٣) ينظر مقال بعنوان (الهدايا والتقاريط) المنشور في مجلة المنار، المجلد الخامس- الجزء الأول- بتاريخ (١٠/٤/١٩٠٢)، ص ٣٩٣.

(٤) السنة ودورها في الفقه الجديد: جمال البنا: ص ٢٣٤.

(٥) قاعدة جليلية في التوسل والوسيلة: لابن تيمية: ١/١٨٤.

(٦) يقصد كتاب (المدخل إلى كتاب الإكليل: للحاكم).

(٧) الفروسية: لابن قيم الجوزية: ١/٢٤٥.

(٨) المصدر نفسه: ١/٢٧٦.

(٩) نصب الراية: للزيلعي: ١/٣٥٢.

ونحن لا ننكر على (جمال البنا) وأمثاله أن يجهلوا هذا لأنهم غير متخصصين في الحديث الشريف وعلومه، لكننا ننكر عليهم التدخل فيما لا يعينهم، فكان الأولى بهم الرجوع إلى أقوال وأحكام أهل الشأن، والتمسك بما يدل التطاول والعدا، لاسيما بعد ذكره لتعليقات العلماء الآخرين على نفس الأحاديث وتصريحهم بأنها ضعيفة أو موضوعة كالإمام الذهبي في تعليقاته على المستدرک^(١)، حيث أقرّ بأنها موضوعة، ولكن على طريقة أهل الحديث، وهذا هو الفارق بين المنهجين، فإن علماء الحديث ردّوا الأحاديث بعد البحث والدراسة والتحقيق والتدقيق، وليس بالعين المجردة ودون حاجة إلى تحقيق أو تدقيق كما هو منهج الحدّاثي.

٥- معيار الشعور:

إن من أدوات النقد عند الحدّاثيين وتمييز الصحيح من الضعيف من الحديث هو عرض الحديث على الشعور، أي ما يشعر به الناقد أثناء قراءة الحديث من صحته أو ضعفه، بحيث يقرأ متن الحديث فإذا شعر بداخله أنه صحيح كان كذلك وإن شعر بضعفه فهو ضعيف.

يقول حسن حنفي: (هل تكفي نظريتا العقل والوجود وحدهما لإقامة العلم؟ صحيح أن العقل هو العلم؟ والوجود هو المعلوم، ولكن العقل والوجود كليهما يظهران في الشعور، والعلم والمعلوم بعدان للشعور، ومن ثم احتاجت نظرية العلم ونظرية الوجود إلى نظرية ثالثة هي نظرية الشعور)^(٢).

ويقول أيضاً: (والشعور قادر على إعطاء مادة جديدة خصبة ومتجددة يقوم العقل بتحليلها... يعمل في تحليل مضمون التجارب التي يقدمها الشعور والتي تكشف عن نفس التجارب التي منها تنبثق النصوص الكلامية والدينية)^(٣). والدينية)^(٣).

ويقول أيضاً: (التحليل الشعوري للموضوعات من خلال الخبرات الحية، ويكون المعلوم هو المشعور به)^(٤).

ويقول الشيخ محمد الغزالي: (إنني أطيل النظر في كتب السنة معتقداً أن بها كنوزاً ثمينة من تراث النبوة، واستهدي بفطرتي في تجنب الضعيف وقبول الصحيح، وهي فطرة صقلتها التلاوة الدائمة لكتاب الله والحب الصادق لهذا الوحي المبارك والدراسة المستمرة لمناهج الفقهاء الأربعة الكبار ومن يليهم من أهل الذكر وقادة الفكر)^(٥).

وعلى هذا المنهج قبل حديثاً ضعيفاً بل موضوعاً^(٦)، حيث قال: (ومتن الحديث الذي أثبتناه تبدو عليه أنوار النبوة، ولا يضره طعن الطاعنين)^(٧).

(١) ينظر: تعليقات الذهبي على المستدرک على الصحيحين المطبوع مع المستدرک: للحاكم النيسابوري: ٦٧٤/٢، رقم الحديث: (٤٢٣١)، فقد قال: موضوع قبح الله من وضعه.

(٢) من العقيدة إلى الثور: حسن حنفي: ٥٩١/١.

(٣) المصدر نفسه: ٥٩١/١ - ٥٩٢.

(٤) المصدر نفسه: ٥٩٢/١.

(٥) السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث: محمد الغزالي: ص ٧٦.

(٦) حديث حارث الأعور: (... كِتَابُ اللَّهِ فِيهِ نَبَأٌ مَا قَبْلَكُمْ وَخَبْرٌ مَا بَعْدَكُمْ، وَحُكْمٌ مَا بَيْنَكُمْ، وَهُوَ الْفَصْلُ لَيْسَ بِالْمُزِيلِ...)، رواه الترمذي: ٢٢/٥، رقم الحديث: (٢٩٠٦)، وقال: هَذَا حَدِيثٌ عَرَبِيٌّ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَإِسْنَادُهُ جَهْلٌ، وَفِي الْحَارِثِ مَقَالٌ. والحارث بن عبد الله الأعور الهمداني، ضعفه جمهور النقاد أمثال: يحيى بن معين، وأبو زرعة وأبو حاتم الرازيين، والنسائي، وقال عنه الإمام علي بن المديني، وابن أبي خيثمة: كذاب. ينظر: تهذيب الكمال: للمزي: ٢٤٤/٥.

(٧) السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث: محمد الغزالي: ص ١٤٢.

ويقول محمود أبو رية: (أتور خلال معانيه شعاعاً من نور النبوة ولو كان خافتاً ضئيلاً، وهذا أمر أحسه بوجوداني، فما كان من مثل ذلك مما يطمئن به القلب ويسلم به العقل فأنا آخذ به وأرويه وأنا مطمئن وأعتبره من بيان الرسول للكتاب العزيز)^(١).

فما أقرب هذا المنهج من منهج بعض غلاة المتصوفة الذين يرون الإعتماد على المعرفة القلبية، والعلم الباطن في التمييز بين الحق والباطل وتصحيح الحديث، أو الحكم عليه بالضعف أو بالوضع.

يقول ابن عربي: رب حديث يكون صحيحاً من طريق رواته يحصل لهذا المكاشف أنه غير صحيح لسؤاله للرسول (صلى الله عليه وسلم) فيعلم وضعه ويترك العمل به، وإن عمل به أهل النقل لصحة طريقه، ورب حديث ترك العمل به لضعف طريقه من أجل وضاع في رواته يكون صحيحاً في نفس الأمر لسماع المكاشف له من (الروح) حين إلقائه على رسول الله (صلى الله عليه وسلم)^(٢).

ولا يخفى بطلان هذا المسلك، فهو قول محدث لم يعرفه سلف الأمة، وفيه إبطال لقواعد الجرح والتعديل، وهدم لمنهج المحدثين، فوق أن الكشف مضطرب لا قاعدة له ولا انضباط.

ولقد أبدع وأفاد وأجاد الإمام ابن القيم (رحمه الله) في قوله: (وَمَنْ أَحَالَكَ عَلَىٰ غَيْرِ أَحْبَبْنَا وَحَدَّثْنَا فَقَدْ أَحَالَكَ: إِمَّا عَلَىٰ خِيَالِ صُوفِيٍّ، أَوْ قِيَاسِ فَلَسَفِيٍّ، أَوْ رَأْيِ نَفْسِيٍّ، فَلَيْسَ بَعْدَ الْقُرْآنِ وَأَحْبَبْنَا وَحَدَّثْنَا إِلَّا شُبُهَاتُ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَأَرَائِ الْمُتَحَرِّفِينَ، وَخِيَالَاتِ الْمُتَصَوِّفِينَ، وَقِيَاسِ الْمُتَفَلْسِفِينَ، وَمَنْ فَارَقَ الدَّلِيلَ ضَلَّ عَن سَوَاءِ السَّبِيلِ، وَلَا دَلِيلَ إِلَى اللَّهِ وَالْجَنَّةِ سِوَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَكُلُّ طَرِيقٍ لَمْ يَصْحَبْهَا دَلِيلُ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ فَهِيَ مِنْ طُرُقِ الْجَحِيمِ، وَالشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ)^(٣).

٦- معيار البدهة:

والبدهة كما عرفها أهل اللغة هو: أول كل شيء وما يفجأ من الأمر، وفي الفلسفة: وضوح الأفكار والقضايا بحيث تفرض نفسها على الذهن، والبدهة والابتداء وسداد الرأي عند المفاجأة والمعرفة يجدها الإنسان في نفسه من غير أعمال الفكر ولا علم بسببها^(٤).

فقد زعم بعض الحداثيين أن هناك من الأحاديث ما يُعرف صحتها أو بطلانها بمجرد قراءتها عند أول وهلة دون الحاجة إلى أعمال الفكر والعقل والبحث والدراسة، وأنها من البديهيات والمسلمات التي لا تحتاج إلى بيان أو دليل، لذا نجدهم يقبلون من الأحاديث ما يوافق هواهم وآرائهم ومذهبهم وإن كانت هي مردودة ضعيفة عند أهل الحديث، وكذلك يردون أحاديث صحيحة عندهم بنفس الغرض.

ومن هؤلاء مثلاً محمود أبو رية حيث يقول: (ومن الأحاديث ما تقضي البدهة بصدقه كحديث^(٥): (لا تكتبوا عني شيئاً غير القرآن))^(٦)، لا لأن الحديث ورد في صحيح مسلم ولكن لأن هذا الحديث يوافق منهجه في التشكيك

(١) أضواء على السنة المحمدية: محمود أبو رية: ص ٣٦.

(٢) ينظر: كشف الخفاء ومزيل الالباس عما اشتهر من الاحاديث على ألسنة الناس: للعجلوني: ١٠/١.

(٣) مدارج السالكين: لابن القيم: ٤٣٩/٢.

(٤) ينظر: المعجم الوسيط: مجموعة من المؤلفين: ٤٤/١.

(٥) رواه مسلم: ٢٢٩٨/٤، رقم (٣٠٠٤).

(٦) أضواء على السنة المحمدية: محمود أبو رية: ص ٣٦.

في صحة المثات بل الآلاف من الأحاديث الصحيحة الثابتة بحجة نهي النبي (صلى الله عليه وسلم) عن كتابة الحديث في عصره، والإغفال عن الكثير من الأحاديث الصحيحة التي تثبت كتابة السنة في عهده. كما قبلوا حديث عرض الحديث على القرآن الذي ضعفه جمهور أهل العلم كما سبق أن ذكرنا أقوالهم في المبحث الأول، وذلك لأنه يوافق مآربهم وأغراضهم في ردّ الكثير من الأحاديث الصحيحة بحجة مخالفتها للقرآن الكريم.

٧- معيار حقوق الإنسان أو حقوق المرأة.

إن من الحدائين من يرى أن الحديث يُقبل إذا وافق حقوق الإنسان ويرفض إذا خالفها، وجعلوا من ذلك معياراً لثبوت الأحاديث دون النظر والالتفات إلى سند الحديث والضوابط التي وضعها علماء الحديث، فردّوا بذلك أحاديث صحيحة بحجة مخالفتها لحقوق الإنسان أو حقوق المرأة.

يقول العفيف الأخضر: (هذا التفسير العلمي للنبوة سيساعد.. على ترشيد الخطاب الديني بتنقيته من الهديان الديني الذي جعل المسلم غارقاً حتى أذنيه من الفكر السحري، ومنتهاً صفيقاً لحقوق الإنسان، وتنقيته من المعجزات والخرارق والقضاء والقدر المكتوب، ومن الشريعة وحدودها الدموية والجهاد بما هو قتل مقدس، وكل ما يتحدى قوانين العقل وقوانين الطبيعة وقيم حقوق الإنسان)^(١).

ويقول زكريا أوزون في معرض ردّه لجملة من الأحاديث الصحيحة المتعلقة بالمرأة التي رواها الإمام البخاري: (وسترى الأخت المسلمة من خلال ما سيتم عرضه من أحاديث- وهي غيظ من فيض- أنها مسلوية الحقوق ومهمشة ومستبعدة في معظم الأحيان عن القضايا الأساسية والأمور الهامة)^(٢).

ويقول جمال البنا: (نحن نتوقف أمام كثير من الأحاديث التي جاءت عن المرأة بدءاً من خلقها من ضلع أعوج حتى حجائها حتى لا تظهر إلا عيناً واحده)^(٣).

(١) من محمد الإيمان إلى محمد التاريخ: العفيف الأخضر: ص ١٢.

(٢) جنابة البخاري: زكريا أوزون: ص ١١٤.

(٣) السنة ودورها في الفقه الجديد: جمال البنا: ٢٥٢/٢.

المبحث الثالث

خصائص منهج الحدائين في ثبوت الحديث ومقارنتها بضوابط المحدثين

أولاً: الاقتصار على نقد المتن:-

يظهر فيما سبق من عرضنا لمعايير الحدائين في الحكم على الحديث أنهم لم يولوا أيّ اهتمام بسند الأحاديث ولم يراعوا أحوال النقلة من الرواة، فكان جلّ اعتمادهم على متن الأحاديث وموضوعه ومضمونه وذلك بعرضه على القرآن الكريم أو مقتضى العقل أو القياس أو المبادئ العامة وأصول الشريعة أو غيرها من المعايير التي تحدثنا عنها سابقاً، فقبلوا ما كان موافقاً لها- فيما ظهر لهم- وردّوا ما كان مخالفاً لها.

يقول جمال البنا: (معيّار الصحة هو المتن وليس السند، لأن هذا سيجعل المعنى هو الفيصل)^(١).

ويقول محمد سعيد العشماوي: (تقدير الأحاديث بميزان جديد يقوم على أساس سلامة ومعقولية المتن ذاته لا على أساس سلسلة الرواة)^(٢).

وهذا الصنيع منهم جعلهم يرفضون منهج أهل الحديث في قبول الحديث وردّه الذي يجعل الأصل الأول لثبوت الحديث هو صحة نسبة القول إلى الرسول (صلى الله عليه وسلم) وهذا لا يتأتى إلاّ بعد دراسة سند الحديث والتحقق من توثيق الرواة وإتصال السند إلى النبي (صلى الله عليه وسلم)، ثم النظر في متن الحديث للتحقق من خلوه من الشذوذ والعلل القادحة.

فكم من قول بليغ أو حكمة جليلة أو كلام جميل ومؤثر وموافق للدين ومبادئه وأحكامه لكنه لم يصح نسبته إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) فهو مردود وضعيف حسب منهج المحدثين لكنه صحيح بل أصل عظيم عند الحدائين.

وعليه فإن منهج الحدائين في قبول الحديث ورفضه يؤدي إلى هدم منهج المحدثين جملةً وتفصيلاً، وإلى ضرب جميع الجهود العظيمة التي قام بها علماء الحديث قديماً وحديثاً عرض الحائط، وإلى رفض العشرات من العلوم التي أنشأها العلماء لخدمة الحديث النبوي، فقد ذكر العلامة ابن الصلاح الشهرزوري (٦٥) نوعاً لعلوم الحديث^(٣).

يقول الخطيب البغدادي: (لولا عناية أصحاب الحديث بضبط السنن وجمعها، واستنباطها من معانيها، والنظر في طرقها، لبطلت الشريعة، وتعطلت أحكامها، إذ كانت مستخرجة من الآثار المحفوظة، ومستفادة من السنن المنقولة)^(٤).

(١) السنة ودورها في الفقه الجديد: جمال البنا: ص ١١٨.

(٢) ينظر: النص القرآني أمام اشكالية البنية والقراءة: طيب تيزيني: ص ٣٦٤، نقلا عن كتاب: تحديث العقل الاسلامي: محمد سعيد العشماوي: ص ١٠، والكتاب لم يحصل عليه.

(٣) ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث المشهور بمقدمة ابن الصلاح- تحقيق: د. نور الدين عتر.

(٤) الكفاية في علم الرواية: للخطيب البغدادي: ٥/١.

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: (فإن قيل: فماذا تعرف الآثار الصحيحة والسقيمة؟ قيل: بنقد العلماء الجهابذة الذين خصهم الله عز وجل بهذه الفضيلة، ورزقهم الله هذه المعرفة في كل دهر وزمان)^(١).

إن علماء الحديث حين يدرسون الحديث يدرسونه دراسة شاملة للسند والمتن ولا يقتصرون على أحدها، فمثلاً نجد العلامة الألباني يحكم على حديث (حب الوطن من الإيمان) بأنه موضوع- بمعنى أن أحد رواته موصوف بالكذب- وهذا يتعلق بالسند، ثم قال: (ومعناه غير مستقيم إذ إن حب الوطن كحب النفس والمال ونحوه، كل ذلك غريزي في الإنسان لا يمدح بحبه ولا هو من لوازم الإيمان، ألا ترى أن الناس كلهم مشتركون في هذا الحب لا فرق في ذلك بين مؤمنهم وكافرهم؟)^(٢). وهذا يتعلق بالمتن، بخلاف الحدائين الذين يردون الأحاديث بالجملة دون النظر في أسانيدنا نهائياً.

يقول الدكتور صبحي الصالح: (...على أننا لن نرتكب الحماقة التي لا يزال المستشرقون وتلامذتهم المخدوعون بعلمهم «الغزير» يرتكبونها كلما عرضوا للحديث النبوي، إذ يفصلون بين السند والمتن مثلما يفصل بين خصمين لا يلتقيان، أو ضرتين لا تجتمعان، فمقاييس المحدثين في السند لا تفصل عن مقاييسهم في المتن إلا على سبيل التوضيح والتبويب والتقسيم، وإلا فالغالب على السند الصحيح أن ينتهي بالمتن الصحيح، والغالب على المتن المعقول المنطقي الذي لا يخالف الحس أن يرد عن طريق سند صحيح)^(٣).

ومن المؤسف أن نجد أعداء السنة ينبهرون أمام هذه العلوم ويصفونها بالعلمية والدقيقة والعظيمة وأنها تستحق من المسلم الاعتزاز والافتخار بها كما عبّر عن ذلك المستشرق (مارجليوث)^(٤) في قوله: (ليفخر المسلمون ما شاءوا بعلم حديثهم)^(٥)، في حين نجد بعض من ينتسبون إلى الإسلام ويزعمون الدفاع عنه يستحون أن ينسبوا هذه العلوم إلى الإسلام بل يجارِبونه ويسيؤون إلى علمائه.

ثانياً: الحكم على مجموعة كبيرة من الأحاديث دون دراستها منفردة:

يختلف منهج الحدائين عن منهج المحدثين في إصدارهم الأحكام العامة والمطلقة على مجموعة كبيرة من الأحاديث دون التحقق من ثبوتها على حدة، أي أنهم لم يدرسوا الأحاديث منفردة، بخلاف منهج المحدثين الذي يستند على دراسة كل حديث بمفرده، بل دراسة كل طريق ورواية على حدة من بين الروايات والأسانيد المتعددة للحديث الواحد، فنجدهم أحياناً يصححون روايةً لحديث معين ويضعفون رواية أخرى لنفس الحديث ثم يحكمون على الحديث بمجموع الطرق والأسانيد، فالحديث الذي رواه البخاري ومسلم والنسائي مثلاً ليس شرطاً أن تكون رواية النسائي صحيحاً لوجود الحديث في الصحيحين.

(١) مقدمة الجرح والتعديل: لابن أبي حاتم: ٤/١.

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة: للألباني: ١١٠/١.

(٣) علوم الحديث ومصطلحه: صبحي الصالح: ص ٢٨٣.

(٤) مرجليوث: هو دافيد صمويل مرجليوث، بريطاني يهودي من كبار المستشرقين، متعصب ضد الإسلام، ومن محرري (دائرة المعارف الإسلامية) مات سنة (١٩٤٠م)، من مؤلفاته: التطورات المبكرة في الإسلام، ومحمد ومطلع الإسلام، والجامعة الإسلامية، وغير ذلك. ينظر: الأعلام: للزركلي: ٣٢٩/٢، والسنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام: الدكتور عماد الشريبي: ص ١٤٦.

(٥) ينظر: روايات الجامع الصحيح ونسخه «دراسة نظرية تطبيقية»: دكتور جمعة فتحي عبد الحليم: ص ١٣.

قال ابن رجب الحنبلي في معرض وصفه لمنهج علماء الحديث المتقدمين: (ولهم في كل حديث نقد خاص)^(١).

ولا شك أن هذا المنهج أدق وأعمق وأصوب من إطلاق الأحكام العامة الخالية من الدراسة والتحقيق العلمي والضوابط المقيدة.

وبالمثال يتضح المقال، وسأذكر ثلاثة نماذج لثلاثة من رواد المدرسة الحدائرية المعاصرة وهما (زكريا أوزون ومحمد شحرور وجمال البنا):-

النموذج الأول: حيث رفض زكريا أوزون جميع الأحاديث التي وردت في الحزب على الغزو والغاية منه وضحايا الغزو حيث وصف (تلك الأحاديث بالأموية لا النبوية التي تنبض بتبرير سياسة الانتشار والتوسع والسيطرة)^(٢).

النموذج الثاني: قال محمد شحرور: (من هنا نقرر جازمين أن كل أحاديث الغيبات... المنسوبة إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) فيها ما يريب...)^(٣).

النموذج الثالث: فقد صنف جمال البنا الأحاديث التي ردّها جملة على النحو الآتي^(٤):

- ١- التوقف أمام الأحاديث التي جاءت عن المغيبات...
- ٢- التوقف أمام كل الأحاديث التي جاءت بتفسير المبهمات في القرآن.
- ٣- التوقف أمام كثير من الأحاديث التي جاءت عن المرأة..
- ٤- استبعاد الأحاديث المتكررة عن معجزات الرسول..
- ٥- التوقف أمام كل الأحاديث التي تكفل ميزة خاصة لأشخاص أو أماكن أو قبائل.. إلخ.
- ٦- التوقف أمام كل الأحاديث التي تنذر بعقاب رهيب على أخطاء طفيفة، وتعد بنعيم مقيم لكل من يتلوا أوراداً أو يصلي نوافل.

٧- جميع الأحاديث التي تنص على طاعة الحكام والصلاة خلف كل بر وفاجر موضوعة.

ثم يقول: (إذا طبقنا هذا المعيار- معيار القرآن الكريم على الأحاديث دون تطويع أو تكلف أو ابتسار كما فعلنا هنا لأدى هذا إلى استبعاد قرابة ألفين أو ثلاثة آلاف حديث نصفها على الأقل في الصحيحين)^(٥). وقال أيضاً: (وقد تملكنا الدهشة عندما نرى أعمال هذا المعيار سيجعلنا نستبعد قرابة نصف الأحاديث المتداولة بين الناس)^(٦).

فهل يعقل أن نصف ما اتفق عليه البخاري ومسلم من الأحاديث وتلققتها العلماء بالقبول، وسار عليها جميع العلماء في كل عصر يكون ضعيفاً مردوداً؟ وهل يعقل أن يعبر ذلك على كبار الأئمة وجهابذة أهل العلم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ممن أفنوا عمرهم في العلم والبحث والدراسة والتحقيق؟ فنحن نرد عليهم بنفس المعيار الذي ردّوا

(١) شرح علل الترمذي: لابن رجب: ٥٨٢/٢.

(٢) جناية البخاري: زكريا أوزون: ص ٦٣-٦٤.

(٣) نحو أصوص جديدة للفقهاء الإسلامي: محمد شحرور: ص ١٥٧.

(٤) ينظر: السنة ودورها في الفقه الجديد: جمال البنا: ص ٢٤٩-٢٥٦.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ص ٢٦٥.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ص ٢٤٨.

بها هذه الألف المألوفة من الأحاديث وهو (معيار العقل)، فهل يتفق رد الآلاف من الأحاديث الصحيحة مع العقل السليم.

وهل يتفق ردّه لنصف الأحاديث المتداولة بين الناس مع قوله: (ونحن بصفة عامة لا نجيز لأنفسنا الحكم على الحديث ما لم يكن هناك ما يفرض ذلك فرضاً دون شك أو التباس)^(١)، فلا أدري ما الذي فرض عليه أن يرد نصف الأحاديث.

ثالثاً: التسرع في ردّ الحديث لأدنى شبهة.

يظهر ضعف منهج الحدائين في ثبوت الأحاديث في تسرعهم في الحكم وردّهم للأحاديث بأدنى شبهة، بخلاف منهج علماء الحديث الذي يتصف بالدقة العلمية والتروي والتثبت والتحري الشديد، والبحث عن تأويل مقبول، واتباع منهج الجمع والتوفيق بين النصوص المتعارضة لأن أعمال الدليلين أولى من إهمال أحدهما بعد ثبوت صحتهما.

يقول القرضاوي: إن من الآفات التي تتعرض لها السنة أن يقرأ بعض الناس المتعجلين حديثاً فيتوهم له معنى في نفسه هو، يفسره به، وهو معنى غير مقبول عنده، فيتسرع برد الحديث، لاشتماله على هذا المعنى المرفوض.

ولو أنصف وتأمل وبحث، لعلم أن معنى الحديث ليس كما فهم، وأنه فرض عليه معنى من عنده لم يجيء به قرآن ولا سنة، ولا ألزمت به لغة العرب، ولا قال به عالم معتبر من قبله^(٢).

ويقول أيضاً: (إن المسارعة برد كل حديث يُشكل علينا فهمه - وإن كان صحيحاً ثابتاً - مجازفة لا يجترئ عليها الراسخون في العلم)^(٣).

ومما يدل على قوة ودقة منهج المحدثين هو استمرارهم في البحث عن العلل الخفية في الأحاديث وإن أدى ذلك بهم إلى بذل قصارى الجهد والرحلة من أجله.

يقول الإمام علي بن المديني: (رُبَّمَا أدركتُ عِلَّةَ حديثٍ بعد أربعين سنةً)^(٤).

وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: (ولم أزل أفتش عن هذا الحديث، وهمّني جداً حتى رأيتُه في موضع)^(٥).

ففي هذين القولين دلالة واضحة على التحري الشديد والصبر العظيم والنفس الطويل والدراسة المستمرة لعلماء الحديث وعدم التعجل في إصدار الأحكام على الأحاديث قبولاً أو رفضاً إلا بعد التأكد والتثبت من ذلك.

رابعاً: عدم الاعتبار لكلام الأئمة وشرح الحديث:

إن الفارق بين الحدائين وأهل الحديث، أن الحدائين يأخذ الحديث ويقبله أو يرده على حسب فهمه الظاهر والسطحي للحديث دون أي اعتبار لكلام العلماء وشرح الحديث لتأويل الحديث.

(١) ينظر: المصدر نفسه: ص ٢٤٣.

(٢) كيف نتعامل مع السنة النبوية: د. يوسف القرضاوي: ص ٤.

(٣) المصدر نفسه: ص ٤٥.

(٤) علل الحديث: لابن أبي حاتم: ٢٠/١.

(٥) المصدر نفسه: ٤٩/١.

يقول إسماعيل منصور: (ونحن ندع لعلماء الحديث أن يثبتوا لأنفسهم ما يشاءون وينفون لها أيضاً ما يشاءون، وليعيشوا في الوهم والظن ما شاءت لهم أنفسهم من ذلك)^(١).

بينما نجد منهج العلماء هو الرجوع إلى أقوال أهل الشأن، والاعتداد بأحكامهم، والاعتبار لآرائهم، والبحث عن تفسير مقبول بدل اللجوء إلى ردّ الحديث الصحيح الثابت بشبهة باطلة.

يقول القرضاوي: (الواجب على العالم المنصف أن يبقى على الحديث، ويبحث عن معنى معقول أو تأويل مناسب له)^(٢).

خامساً: خلوه من الدقة العلمية:

إن من المفارقات الجوهرية بين منهج الحدائين في تعاملهم مع الأحاديث ومنهج المحدثين هي السطحية والفهم الظاهري والشكلي البسيط عند الحدائين بخلاف نظرة أولوا العلم من أصحاب الشأن التي تميزت بالدقة العالية والدراسة الشاملة العميقة والتحقيق العلمي والتحري الشديد.

فإن من له أدنى دراية ومعرفة بمنهج علماء الحديث يشهد له بالدقة، وأنه يفوق كل التصورات، وأن من أراد أن يكتب عن دقة المنهج النقدي عند المحدثين يحار من أمره، فالدقة ماثلة أمام عينيه في كل مسألة من مسائله، وفي كل مبحث من مباحثه، بل كل جزء من أجزائه.

إن نقد علماء الحديث قائم على أسس وأصول وقواعد متينة ومحكمة تفوق دقتها التصور، وتبعث على الاطمئنان من النتائج التي يتم التوصل إليها.

وإن هذه الدقة جعلت من بعض الحدائين يعترفون ويقرون بها، ومن تحدث عنها وأقرّ بتفوقها جمال البناء، حيث قال: (وحقاً إن المحدثين وضعوا القواعد والمراتب والدرجات والمعايير ووصلوا في هذا إلى درجة كبيرة من التمييز والدقة، كما توضح تقسيماتهم الأحاديث إلى: المتصل والمرفوع والمرسل، والمعنع والمدرج والغريب، والمصحف والمفصل والمسلسل والعالي والنازل والمقلوب والشاذ والمعلل، والمضطرب والمنقطع والمدلّس... إلخ)^(٣).

ولكن موقفه هذا واعترافه لم يمنعه من أن يردّ الآلاف من الأحاديث الصحيحة، وخالف في ذلك جميع هؤلاء العلماء الذين شهد لهم بالدقة العلمية في منهجهم.

سادساً: ضعف الموضوعية في البحث العلمي أو غيابها:

إن الذي ينظر إلى جميع الذين يطعنون في الأحاديث الصحيحة أو في جهود المحدثين يجد أنهم ينتمون إلى مدارس أو فرق تحالف مدرسة المحدثين، وتلك المدارس لها أصول وقواعد تخالف ما عليه المحدثون عموماً، فالحدائون

(١) ينظر: منهج المدرسة العقلانية الحديثة في دراسة الأحاديث المشكّلة: د. سعيد بن صالح الرقيب: ص ١٤. نقلاً من كتاب تبصير الأمة بحقيقة السنة: إسماعيل منصور: ص ٥٢٠.

(٢) كيف نتعامل مع السنة: للقرضاوي: ص ٤٥.

(٣) السنة ودورها في الفقه الجديد: جمال البناء: ص ٢٣٣.

والعقلانيون جمعوا في منطلقاتهم الفكرية بين الاتجاه الاعتزالي القديم والاتجاه الاستشراقي الحديث، وهؤلاء ينطلقون أساساً من قناعات مسبقة، فما وافقها من الأحاديث قبلوها، وما خالفها رفضوها.

فغياب الموضوعية في البحث العلمي مما يجيد بصاحبه عن جادة الصواب، ويوقعه في أخطاء علمية ومنهجية خطيرة، فإن عدم الاستقلالية والانحياز المسبق يجعل الناقد يقبل الحديث الضعيف بل الواهي والمنكر، ويرفض ما اتفق على صحته جمهور أهل الحديث، وهذا هو الذي ظهر بوضوح في أحكام هؤلاء القوم على الأحاديث.

قال الإمام البخاري: (قال وكيع: من طلب الحديث كما هو فهو صاحب سنة، ومن طلب الحديث ليقوى هواه فهو صاحب بدعة، قال: يعني أن الإنسان ينبغي أن يلغي رأيه لحديث النبي حيث يثبت الحديث ولا يعلل بعلل لا تصح ليقوى هواه)^(١).

وقال ابن القيم: (وأما من عكس الأمر فعرض ما جاء به الرسول على ما اعتقده وانتحلته وقلد فيه من أحسن به الظن فليس يجدي الكلام معه شيئاً فدعه وما اختاره لنفسه وولاه ما تولى وأحمد الذي عافاك مما ابتلاه به)^(٢).

سابعاً: الاعتماد على المعايير الغير منضبطة:

إن المعايير التي اعتمد عليها الحداثيون في ثبوت الحديث على قسمين:-

١- معايير موافقة لمعايير المحدثين.

٢- معايير مغايرة لمعايير المحدثين.

وفي كلا القسمين لم يصيبوا في النتائج التي توصلوا إليها، وبيانه فيما يأتي:-

أما المعايير التي وافقوا فيها المحدثين فإنهم أخطأوا في تطبيقها على الأحاديث فتوصلوا إلى نتائج خاطئة.

ومن هذه المعايير (موافقة القرآن أو العقل السليم أو المبادئ العامة للشريعة أو الحقائق التاريخية وغيرها)، فقد وجدنا أن علماء الحديث راعوا هذه المعايير في ثبوت الأحاديث وردوا أحاديث وفقها، لكن الحداثيون خالفوا المحدثين في تطبيقها على الأحاديث في الأمور الآتية:-

أ- ردّ الحديث بالمخالفة الظاهرية الشكلية، بخلاف منهج المحدثين فإنهم لم يردّوا الحديث إلا عند عدم الوقوف على تأويل مقبول، وعند إستحالة الجمع والتوفيق بين المتعارضين، ومن أجل ذلك أسسوا علماً مستقلاً تناولوا فيه الأحاديث المتعارضة والمشكلة سموها بـ(علم مختلف الحديث ومشكله) حيث ألف فيه كبار العلماء، أمثال الإمام الشافعي في كتابه (اختلاف الحديث) والإمام الطحاوي في كتابه (مشكل الآثار) والإمام ابن قتيبة الدينوري في كتابه (تأويل مختلف الحديث) وغيرهم.

فإن منهج علماء الحديث هو أن إعمال النص مقدم على إبطاله أو ردّه ما لم يجدوا مسوغاً شرعياً مقبولاً أو معتمداً، وهذا فارق جوهري بين اسلوب تعاطي الحداثي مع النص النبوي وبين اسلوب تعامل المحدث مع ذات النص^(٣).

(١) قواعد التحديث من فنون مصكلح الحديث: جمال الدين القاسمي: ص ٢٩٤.

(٢) الروح: لابن القيم: ص ٧٧.

(٣) ينظر: الحدائثة وموقفها من السنة: د. الحارث فخري عيسى: ص ١٦٥.

ب- عدم مراعاة الضوابط التي وضعها العلماء في تقديمهم للمتن.

إن علماء الحديث ونقاده لا يتحرجون من ردّ الحديث وتضعيفه عند وجود الداعي والمبرر المشروع والأدلة القاطعة والقرائن الواضحة، لذلك اهتم العلماء قديماً وحديثاً بدراسة وحصر المبررات التي تستدعي النظر في متن الحديث الشريف من حيث القبول والرد، وكل ذلك وفق القواعد والضوابط المنضبطة.

فقد صرح كثير من العلماء بوجود نقد الأحاديث، ورفض المنكر والضعيف منها، فقد بوّب الخطيب البغدادي في كتابه الكفاية: (باب في وجوب إطراح المنكر والمستحيل من الأحاديث)^(١)، وقال الإمام العلاءي: (ردّ الحديث بالوهم أولى من تأويله بالمستنكر من الوجوه)^(٢)، وقال المعلمي: (إذا استنكر الأئمة المحققون المتن، وكان ظاهر السند الصحة، فإنهم يتطلبون له علة، فإذا لم يجدوا له علة قادحة مطلقاً- حيث وقعت- أعلّوه بعله ليست قادحة مطلقاً، ولكنهم يرونها كافية للقدح في ذلك المنكر)^(٣).

وقال ابن الجوزي: (كل حديث رأيتُه يُخالف المُعقُول، أو يُناقض الأُصُول، فأَعْلَمُ أَنه مُؤْضُوع)^(٤).

لكن علماء الحديث وضعوا ضوابط لعملية النقد، وذلك لكي يكتسب صفة الانضباط، وإن الذي يتعرف على طريقة المحدثين ومنهجهم في الحكم على الأحاديث يلاحظ أنهم قد حكموا موازين منضبطة، أشبه بالطريقة الرياضية، إذا طبقت على الحديث تطبيقاً سليماً دقيقاً، كانت النتيجة واضحة لا يختلف فيها اثنان^(٥)، وقد كتب في هذا الموضوع الكثير من الباحثين منهم: الدكتور مسفر عزم الله الدميني في كتابه (مقاييس نقد متون السنة) و الدكتور صلاح الدين بن أحمد الأدلي في كتابه (منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي) والدكتور محمد لقمان السلفي في كتابه (اهتمام المحدثين بنقد الحديث سنداً وامتناً ودحض مزاعم المستشرقين وأتباعهم) وغيرهم^(٦).

فإن عدم معرفة الناقد بمنهج العلماء في التعامل مع الأحاديث التي قد لا تتفق مع بعض مقاييس السلامة، أو ربما يعلم تلك القواعد نظرياً، ولكنه عملياً لا يطبق منها شيئاً، فهو ينقد الحديث بقصد الهدم، فيبدأ بالغوص في إشكالاته، والبحث عن أي دليل ليرد الحديث، بغض النظر عن صحة سنده من عدمه، فهذا غير معتبر عنده، ما دام في المتن علة، وهم بصنيعهم هذا تجاوزوا منهج العلماء الذين يتبعون مذهب التأويل ما دام محتملاً ومقبولاً، وإن ذلك أفضل من ردّ الحديث، يقول ابن حزم: (فإن تعارض فيما يرى المرء آيتان، أو حديثان صحيحان، أو حديث صحيح وآية، فالواجب استعمالهما جميعاً لأن طاعتها سواء في الوجوب، فلا يجزئ ترك أحدهما للآخر، ما دمنا نقدر على ذلك)^(٧).

(١) الكفاية في علم الرواية: للخطيب البغدادي: ٤٢٩/١.

(٢) التنبهات المحملة على المواضع المشكلة: للعلاءي: ٧٤/١.

(٣) مقدمة تحقيق الشيخ المعلمي لكتاب الفوائد المجموعة: للشوكاني: ص ٨-٩.

(٤) الموضوعات: لابن الجوزي: ١٠٦/١.

(٥) ينظر: نقد الحديث بين سند النقل وحكم العقل: د. أمين القضاة: ص ٣١٩، بحث منشور في مجلة مركز بحوث السنة والسيرة- جامعة قطر- العدد الرابع، لسنة (١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م).

(٦) وكذلك ينظر: الحداثة وموقفها من السنة: د. الحارث فخري عيسى: ص ١٤٥-١٤٧، حيث ذكر المنطلقات التي يجب مراعاتها عند ممارسة عملية النقد الحديثي.

(٧) المحلى: لابن حزم: ٧٢/١.

إن غياب المنهج الصحيح في التعامل مع السنة بالتسليم والقبول ابتداءً، وعدم محاولة فهمها على مراد الله ورسوله، يجعل صاحب الهوى وفساد النية يبحث عن كل شبهة يتعلق بها ليرهنه ما يذهب إليه، بعيداً كل البعد عن منهج أهل الحديث الذين هم أعلم الناس بالحديث.

إن الضوابط التي وضعها العلماء لعملية النقد جعلت تلك المعايير منضبطة ومحددة وصالحة للتطبيق الصحيح والوصول إلى نتائج ثابتة وواضحة، وهذا ما اعترف به وعبر عنه أحد رواد المدرسة الحداثية وهو (محمود أبو زّية) حيث وصف منهج المحدثين بأنه عبارة عن قواعد جامدة لا تتحرك ولا تتغير ولا تتبدل^(١)، وجاء كلامه في معرض النقد والقدح وليس على سبيل المدح، وذلك لأن صفة الإنضباط لا يساعده في الوصول إلى أغراضه في ردّ ما لا يتفق مع مذهبه ورأيه وهواه.

فالحداثيون الذين اعتمدوا على تلك المعايير دون مراعاة لضوابط المحدثين جعلوها غير منضبطة، ولذلك كانت النتائج التي توصلوا إليها هو ردّ المئات بل الآلاف من الأحاديث التي صححها علماء الحديث.

ومما يدل على أن المعايير التي طبقوها على الأحاديث غير منضبطة هو حصول الاختلاف فيما بين الحداثيين أنفسهم حول حكم بعض الأحاديث التي نجد أحدهم يرفضها ويردّها بتطبيق هذه المعايير عليها، في حين يقبلها الآخر بل ويرد على صاحبه ويبين له خطئه في ردّها ويذهب إلى تأويلها.

كما فعل ذلك (جمال البنا) حيث ردّ على (إسماعيل منصور) الذي ذهب إلى ردّ حديث (إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار...) الذي رواه الشيخان^(٢)، بحجة أنه مخالف لقوله تعالى: {فَمَنْ اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ} [البقرة: ١٩٤]، وقوله تعالى: {وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَت إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ} [الحجرات: ٩].

قال جمال البنا: (وهذه دفوع لا تستقيم مع ما استهدفه الحديث)^(٣). ثم دافع عن الحديث وقبله وصححه وفسره وفسره بتفسير لا يتعارض مع الآيات المذكورة.

وقال أيضاً في موضع آخر وهو يتحدث عن إخوانه من الحداثيين: (ومن هؤلاء الدكتور إسماعيل منصور الذي نقدر له موقفه ونشكره له، وإن لم نتفق معه في كثير من اجتهاداته)^(٤).

كما أنه ردّ على البعض الآخر في ردّهم لبعض الأحاديث، وقام بتفسير تلك الأحاديث بما ينسجم مع النصوص الشرعية.

ويا حبذا لو سلك هذا المنهج الذي هو منهج المحدثين في جميع أحكامه على الأحاديث التي قام بردّها وضعفها، فإنه كان يصل إلى النتيجة الصحيحة وهي موافقة أهل الشأن في ذلك وقبول أحكامهم.

(١) ينظر: أضواء على السنة المحمدية: محمود أبو زّية: ص ١٩.

(٢) رواه البخاري: ١٥/١. رقم الحديث: (٣١). ومسلم: ٢٢١٣/٤، رقم الحديث: (٢٨٨٨).

(٣) السنة ودورها في الفقه الجديد: جمال البنا: ص ٢٣٢.

(٤) المصدر نفسه: ص ٣٧.

أما المعايير الجديدة والمبتكرة التي استحدثتها وابتدعها الحداثيون لثبوت الأحاديث مثل (معيار روح الإسلام أو الذوق أو العين المجردة أو الرائحة وغيرها مما ذكرناها سابقاً) فهي غير منضبطة في الأساس، ولا تصلح للحكم على الأحاديث بها أصلاً، إذ لا يمكن أن تعطينا نتائج دقيقة ومحكمة ومتفقة، فما يجده أحدهم صحيحاً من الأحاديث وذلك لموافقتها لروح الإسلام أو الذوق مثلاً يجده الآخرون ضعيفاً بتطبيق نفس المعايير عليها، وذلك لاختلاف الناس في تحديد مفهوم تلك المعايير، مما يدل على عدم وجود صفة الانضباط في هذه المعايير.

ثامناً: عدم التخصص في الحديث:

إن الذي يبحث عن الذين ينتمون إلى المدرسة الحدائرية المعاصرة يجد أن أغلبهم غير متخصصين في الحديث الشريف وعلومه، ولم يدرسوا العلوم الشرعية وليسوا بخريجي كليات الشريعة والدراسات الإسلامية، بل يجد منهم الطبيب^(١) ومنهم المهندس^(٢) ومنهم خريج كلية الزراعة^(٣) ومنهم الكاتب^(٤)، وغيرهم^(٥)، فكيف يمكن أن نقبل من هؤلاء وأمثالهم أن يغوصوا فيما لا علم لهم ولا منهج، وأن يردّوا أحاديث هي في غاية الصحة عند أهل الاختصاص، في حين أن جميع أصحاب التخصصات الأخرى لا يقبلون من الآخرين أن يتدخلوا في شؤونهم وفيما يتعلق بعلومهم.

وكما ورد عن الإمام علي (رضي الله عنه) أنه قال: (قيمة كل امرئ ما يحسن)^(٦).

وقالوا: (إذا تكلم المرء في غير فنه أتى بالعجائب)^(٧).

(١) مثل: الدكتور توفيق صدقي: وهو طبيب، كتب مقالات في مجلة المنار بعنوان: (الإسلام هو القرآن وحده) مات سنة (١٩٢٠م)، ترجم له الشيخ محمد رشيد رضا بعد موته في مجلة المنار، المجلد (١٢/٤٨٣) بتاريخ: (١٤/٨/١٩٢٠م)، وانظر مقاله هذه: مجلة المنار: المجلد (٩) ص ٥١٥، بتاريخ (٣٢/١١/١٩٠٨).

وكذلك (إسماعيل منصور): طبيب بيطري تخرج من جامعة القاهرة، تبرأ من السنة وزعم أنها أكذوبة كبيرة وخطيرة، من مصنفاته: تبصير الأمة بحقيقة السنة. ينظر: السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام: د. عماد السيد الشريبي: ١/١٩١.

(٢) مثل: محمد شحور: وهو مهندس، حصل على الدكتوراه في الهندسة من الجامعة الإيرلندية في دبلن، من مؤلفاته: الكتاب والقرآن قراءة معاصرة، والإسلام والإيمان منظومة القيم، والدولة والمجتمع. ينظر: السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام: د. عماد السيد الشريبي: ١/٧٢.

(٣) مثل: رشاد خليفة: حصل على بكالوريوس الزراعة من جامعة عين شمس، وعمل خبيراً زراعياً بأمريكا، وكان عميلاً للبهائية ويدعوا إليها، وينكر حجية السنة النبوية، ادعى النبوة، ومات مقتولاً داخل مسجد قريب من جامعة أريزونا حيث كان يقوم بتدريس أفكاره البهائية التي تشكك في الإسلام وفي حجية السنة المطهرة. ينظر: السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام: د. عماد السيد الشريبي: ١/١٩١.

(٤) مثل: (محمود أبو رية) أحد رواد منكري السنة: كاتب مصري كان منتسباً إلى الأزهر في صدر شبابه، فلما انتقل إلى مرحلة الثانوية الأزهرية أعياه أن ينجح فيها أكثر من مرة، فعمل مصححاً للأخطاء المطبعية بجريدة في بلده، ثم موظفاً في دائرة البلدية حتى أحيل إلى التقاعد، من مصنفاته التي طعن فيها في السنة والصحابة: أضواء على السنة المحمدية، وقصة الحديث المحمدي، وشيخ المضيرة (أبو هريرة). السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام: د. عماد السيد الشريبي: ١/٢٧.

(٥) مثل: قاسم أحمد: كاتب ماليزي معاصر، ورئيس الحزب الاشتراكي الماليزي سابقاً، من مؤلفاته: (إعادة تقييم الحديث). السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام: د. عماد السيد الشريبي: ١/٢٩.

(٦) ينظر: تأريخ بغداد: للخطيب البغدادي: ٦/١٧٨.

(٧) ينظر: فتح الباري: لابن حجر: ٣/٥٨٤.

ويقول الرسول (صلى الله عليه وسلم): (مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَغْنِيهِ)^(١).

ويقول الإمام أحمد: كيف يجوز أن يرد الأحاديث وقد رواها الثقات؟ ينبغي للإنسان إذا لم يعرف الشيء أن لا يرد الأحاديث وهو لا يحسن، يقول: لا أحسن)^(٢).

ونحن نتعجب من هؤلاء الذين يردّون العشرات بل المئات بل الآلاف من الأحاديث بكل سهولة وجرأة، في حين نجد أن كبار علماء الحديث المتخصصين يسألون علماء آخرين حين يسمعون الأحاديث يريدون الثبوت والتأكد، فكان عندهم منهج سائد وهو (عرض الحديث على أصحاب الحديث) وما ورد من ذلك مثلاً:

قول الأوزاعي: (إِنْ كُنَّا لَنَسْمَعُ الْحَدِيثَ فَتَعْرِضُهُ عَلَى أَصْحَابِنَا كَمَا نَعْرِضُ الدَّرْهَمَ الزَّائِفَ عَلَى الصَّيَّارِفَةِ؛ فَمَا عَرَفُونَا أَخَذْنَا، وَمَا أَنْكَرُونَا تَرَكْنَا)^(٣).

وقد عرض الإمام البخاري صحيحه بعد الإنتهاء منه على شيوخ زمانه أمثال الأئمة: (أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني وإسحاق بن راهويه)^(٤).

كما أرسل أبو داود سننه بعد الإنتهاء منه إلى أهل مكة وعلمائها)^(٥).

وإذا كان الإمام الشافعي - وهو من هو في علمه ومكانته وفقهه - يقول لتلميذه الإمام أحمد بن حنبل: (أنتم أعلم بالحديث والرجال مني، فإذا صح الحديث فأعلمني)^(٦).

فانظر كيف كان أحدهم يحترم العلم ويؤمن بالتخصص، وانظر إلى تواضع العلماء، في حين نجد هؤلاء القوم وهم أبعد ما يكونون عن هذا العلم يتكلمون فيه دون خوف ولا وجل ولا تحفظ.

يقول الإمام أحمد: (من ردّ حديث النبي - صلى الله عليه وسلم - فهو على شفا هلكة)^(٧).

تنبيه مهم:

استشهد أعداء السنة ومنكروها قديماً وحديثاً ببعض الأحاديث وبعض الأقوال الواردة عن بعض العلماء المعترين التي تدل على رفض الحديث الذي لا ينسجم مع القرآن الكريم أو العقل، وقاموا بتوظيفها بما ينسجم مع أغراضهم، وذلك من سوء فهمهم لتلك الأقوال ووضعها في غير محلها، ونحن بدورنا هنا نريد أن نبين المقصود من تلك الأقوال ومن المخاطبون بها بعد ذكر بعضها:-

(١) رواه أحمد: ٢٥٩/٣، رقم: (١٧٣٧).

(٢) مسائل الإمام أحمد بن حنبل - رواية ابن أبي الفضل صالح: للإمام أحمد بن حنبل: ٢٠/٣٠.

(٣) علل الحديث: لابن أبي حاتم: ٢٢/١.

(٤) ينظر: فتح الباري: لابن حجر العسقلاني: ٧/١.

(٥) ينظر: رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه.

(٦) ينظر: المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل: ابن بدران: ١٠٨/١.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ١٠١/١.

روى الإمام أحمد وابن حبان عن أبي أسيد عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال: (إِذَا سَمِعْتُمُ الْحَدِيثَ عَنِّي تَعْرِفُهُ قُلُوبُكُمْ، وَتَلِينُ لَهُ أَشْعَارُكُمْ، وَأَبْشَارُكُمْ، وَتَرَوْنَ أَنَّهُ مِنْكُمْ قَرِيبٌ، فَأَنَا أَوْلَاكُمْ بِهِ، وَإِذَا سَمِعْتُمُ الْحَدِيثَ عَنِّي تُنْكِرُهُ قُلُوبُكُمْ، وَتَنْفِرُ أَشْعَارُكُمْ، وَأَبْشَارُكُمْ، وَتَرَوْنَ أَنَّهُ مِنْكُمْ بَعِيدٌ فَأَنَا أَبْعَدُكُمْ مِنْهُ)^(١).

وفي هذا المعنى يقول الربيع بن خثيم: (إن من الحديث حديثاً له ضوءٌ كضوء النهار نعرفه به، وإن من الحديث حديثاً له ظلمةٌ كظلمة الليل نعرفه بها)^(٢).

وقال ابن الجوزي: (واعلم أن حديث المنكر، يقشعر له جلد طالب العلم وقلبه في الغالب)^(٣).

وقال أيضاً: (لأن المستحيل لو صدر عن الثقات رد ونسب إليهم الخطأ، ألا ترى أنه لو اجتمع خلق من الثقات فأخبروا أن الجمل قد دخل في سم الخياط لما نفعنا ثقتهم ولا أثرت في خبرهم، لأنهم أخبروا بمستحيل، فكل حديث رأيتُه يُخالف المعقول، أو يُناقض الأصول، فأعلم أنه موضوع فلا تتكلف اعتباره)^(٤).

وقال أبو الحسن علي بن عروة الحنبلي: (القلب إذا كان نقياً نظيفاً زاكياً كان له تمييز بين الحق والباطل والصدق والكذب والهدى والضلال ولا سيما إذا كان قد حصل له إضاءة وذوق من النور النبوي فإنه حينئذ تظهر له خبايا الأمور ودسائس الأشياء والصحيح من السقيم ولو ركب على متن ألفاظ موضوعة على الرسول إسناد صحيح أو على متن صحيح إسناد ضعيف لميز ذلك وعرفه وذاق طعمه وميز بين غنه وسمينه وصحيحة وسقيمه فإن ألفاظ الرسول لا تخفي على عاقل ذاقها ولهذا قال النبي ((اتقوا فراسه المؤمن فإنه ينظر بنور الله))^(٥) رواه الترمذي من حديث أبي سعيد^(٦).

فلا شك أن الخطاب في الحديث الشريف وفي هذه الأقوال موجه إلى أهل الاختصاص وليس إلى جميع الخلق، لأن أهل الحديث هم القادرون على فهم الأحاديث فهماً صحيحاً، بما لهم من دراية ومعرفة بالحديث، وما يقترب به من أمور، وما يحيط به من ملايسات، لاسيما بعد أن وضعوا قواعد مهمة وضوابط كثيرة وشروطاً عامة وخاصة وأسساً علمية للتعامل مع الأحاديث، كل ذلك جعلهم يصيبون في أحكامهم ويفهمون مدلولات الحديث بخلاف غيرهم الذي يفهم من الحديث بقدر ما يدل عليه معرفته السطحية وفهمه الظاهري وهو غير كاف في الحكم عليه قبولاً أو رفضاً.

وهذا ما عبر عنه الإمام ابن القيم حين سئل: (هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط من غير أن يُنظر في سنده؟)

فقال: فَهَذَا سُؤَالٌ عَظِيمُ الْقَدْرِ، وَإِنَّمَا يَغْلَمُ ذَلِكَ مَنْ تَصَلَّحَ فِي مَعْرِفَةِ السَّنَنِ الصَّحِيحَةِ، وَاخْتَلَطَتْ بِلَحْمِهِ وَدَمِّهِ، وَصَارَ لَهُ فِيهَا مَلَكَةٌ، وَصَارَ لَهُ اخْتِصَاصٌ شَدِيدٌ بِمَعْرِفَةِ السَّنَنِ وَالْأَثَارِ وَمَعْرِفَةِ سِيرَةِ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)

-
- (١) رواه أحمد: ٤٥٦/٢٥، رقم الحديث: (١٦٠٥٨)، وصححه ابن حبان: ٢٦٤/١، رقم الحديث: (٦٣). وحسنه الألباني في السلسلة الصحيحة: ٣٦٠/٢، رقم الحديث: (٧٣٢).
- (٢) معرفة علوم الحديث: للحاكم النيسابوري: ٦٢/١.
- (٣) الموضوعات: لابن الجوزي: ١٠٣/١.
- (٤) المصدر نفسه: ١٠٦/١.
- (٥) رواه الترمذي: ١٤٩/٥، رقم الحديث: (٣١٢٧).
- (٦) قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث: جمال الدين القاسمي: ص ١٦٥.

وَهَدِيهِ فِيمَا يَأْمُرُ بِهِ وَيَنْهَى عَنْهُ وَيُخْبِرُ عَنْهُ وَيَدْعُو إِلَيْهِ وَيُحِبُّهُ وَيَكْرَهُهُ وَيُشْرِعُهُ لِلْأُمَّةِ بِحَيْثُ كَانَتْ مُخَالِطٌ لِلرَّسُولِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) كَوَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِهِ.

فَمِثْلُ هَذَا يَعْرِفُ مِنْ أَحْوَالِ الرَّسُولِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَهَدِيهِ وَكَلَامِهِ، وَمَا يَجُوزُ أَنْ يُخْبِرَ بِهِ وَمَا لَا يَجُوزُ مَا لَا يَعْرِفُهُ غَيْرُهُ، وَهَذَا شَأْنٌ كُلٌّ مُتَّبِعٌ مَعَ مُتَّبِعِهِ، فَإِنَّ لِلْأَخْصِ بِهِ الْحَرِيصَ عَلَى تَتَبُعِ أَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ مِنَ الْعِلْمِ بِهَا وَالتَّمْيِيزِ بَيْنَ مَا يَصِحُّ أَنْ يُنْسَبَ إِلَيْهِ وَمَا لَا يَصِحُّ مَا لَيْسَ لِمَنْ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ، وَهَذَا شَأْنُ الْمُقَدِّمِينَ مَعَ أُمَّتِهِمْ يَعْرِفُونَ أَقْوَالَهُمْ وَنُصُوصَهُمْ وَمَذَاهِبَهُمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١).

وقال البلقيني: (أَنَّ إِنْسَانًا لَوْ خَدَمَ إِنْسَانًا سِنِينَ، وَعَرَفَ مَا يُحِبُّ، وَمَا يَكْرَهُ، فَادَّعَى إِنْسَانٌ أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ شَيْئًا، يَعْلَمُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُحِبُّهُ، فَبِمُجَرَّدِ سَمَاعِهِ يُبَادِرُ إِلَى تَكْذِيبِهِ)^(٢).

بل نجد أن علماء الحديث وأهل الاختصاص لم يتأهل جميعهم لإكتشاف العلل الخفية في الأحاديث، فقد برز في كل عصر فئة منهم استطاعوا أن يميزوا الصحيح من الضعيف، ففاق هؤلاء على إخوانهم من العلماء لما وهبهم الله تعالى فهماً ثاقباً وممارسة طويلة وعلماً واسعاً.

قال ابن حجر عن علم العلل: (هذا الفن أغمض أنواع الحديث وأدقها مسلكاً، ولا يقوم به إلا من منحه الله تعالى فهماً غايصاً، وإطلاعاً حاوياً، وإدراكاً لمراتب الرواة ومعرفة ثاقبة، ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحدائقهم، وإليهم المرجع في ذلك لما جعل الله فيهم من معرفة ذلك، والاطلاع على غوامضه دون غيرهم ممن لم يمارس ذلك)^(٣).
وقال الخطيب البغدادي: (فمن الأحاديث ما تخفى علته، فلا توقف عليها إلا بعد النظر الشديدي، ومضني الزمن البعيد)^(٤).

فإذا كان غير جائز لجميع أهل الاختصاص والشأن التكلم في الأحاديث والحكم عليها، فكيف بغيرهم ممن لا يميز بين المنكر والموضوع من الحديث؟

ولا عجب من هؤلاء أن يقدموا سنن ابن ماجه على صحيح البخاري، ويراه أفضل وأصح منه، كما يظهر ذلك من قول المدعو بأحمد أبو شادي، حيث يقول: (وهذه سنن ابن ماجه والبخاري وجميع كتب الحديث والسنة طافحة بأحاديث وأخبار لا يمكن أن يقبل صحتها العقل، ولا نرضى نسبتها إلى الرسول (صلى الله عليه وسلم) وأغلبها يدعو إلى السخرية بالاسلام والمسلمين والنبي الأعظم)^(٥).

(١) المنار المنيف في الصحيح والضعيف: لابن القيم: ٤٤/١.

(٢) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: للإمام السيوطي: ٣٢٥/١.

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح: لابن حجر: ٧١١/٢.

(٤) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: للخطيب البغدادي: ٢٥٦/٢.

(٥) ينظر: السنة النبوية بين دعاة الفتنة وأدعياء العلم: د. عبد الموجود محمد: ص ٩٤، نقلاً من كتاب: ثورة الاسلام: أحمد أبو شادي: شادي: ص ٢٥.

الخاتمة

في ختام هذا البحث قد خرجنا بنتائج علمية، وهي كالآتي:-

- ١- إن الذي ينظر إلى المعايير التي اعتمدها الحداثيون في أحكامهم على الأحاديث يجدها على نوعين:
الأول: معايير موافقة لمعايير المحدثين مثل: موافقة الحديث لنصوص القرآن الكريم أو السنة الصحيحة أو مقتضى العقل أو المبادئ العامة للشريعة أو الحقائق العلمية أو الحس والمشاهدة وغيرها.
والثاني: معايير جديدة مبتكرة مخالفة لمنهج المحدثين لم يُعرف عند علماء الحديث.
- ٢- إن مفهوم عرض الحديث على القرآن عند الحداثيين يقضي إلى إخضاع كل حديث لميزان القرآن، فإن كان فيه مناقضة قليلة أو كثيرة رفضوه، وهذا هو الفارق بينهم وبين أهل العلم ممن قالوا بوجوب اللجوء إلى الجمع والتوفيق بين المتعارضين إن كان ممكناً وأن أعمال الدليلين أولى من إهمال أحدهما.
- ٣- ذهب الحداثيون إلى عرض الحديث على العقل المجرد، فما وافقه قُبل ولو كان ضعيفاً أو موضوعاً، وما لم يوافقه رُذِّ ولو كان صحيحاً ثابتاً، ورُفضَ ولو كان التأويل والجمع والتوفيق ممكناً، بخلاف منهج المحدثين الذي يقضي إلى البحث عن تأويل مقبول ومستساغ للحديث بعد ثبوت صحته.
- ٤- ذهب فريق من الحداثيين إلى الدعوة إلى عرض الأحاديث على معطيات الواقع المعاش وعلى الحياة الاجتماعية، فما كان منها موافقاً لها كان في عداد المقبول وما لم يوافقه كان الرفض مآله، بخلاف نظرة علماء المسلمين اللذين يرون أن النص جاء ليصنع واقعاً جديداً، فالنص أساس الواقع في الإسلام وليس العكس.
- ٥- ابتكر الحداثيون معايير جديدة للحكم على الأحاديث وفقها، ذكرنا بعضاً منها في أثناء البحث، وهي (معيار روح الاسلام، والذوق، ورائحة الحديث، والعين المجردة، والشعور، والبداهة، وحقوق الانسان أو حقوق المرأة) وهذه المعايير لم تعرف عند أهل الحديث ونقاده.
- ٦- إن منهج الحداثي هو الاقتصار على متن الحديث ولفظه فقط في الحكم عليه ثبوتاً أو رفضاً دون الالتفاف إلى سند الحديث وإلى رواته وإلى طريقة وصوله إلينا، بخلاف منهج المحدثين الذين شملت دراساتهم للحديث السند والمتن.
- ٧- يختلف منهج الحداثيين عن منهج المحدثين في إصدارهم الأحكام العامة والمطلقة على مجموعة كبيرة من الأحاديث دون التحقق من ثبوتها على حدة، أي أنهم لم يدروسوا الأحاديث منفردة، بخلاف منهج المحدثين الذي يستند على دراسة كل حديث بمفرده، بل دراسة كل طريق ورواية على حدة من بين الروايات والأسانيد المتعددة للحديث الواحد.
- ٨- يظهر ضعف منهج الحداثيين في ثبوت الأحاديث في تسرعهم في الحكم وردهم للأحاديث بأدنى شبهة، بخلاف منهج علماء الحديث الذي يتصف بالدقة العلمية والتروي والتثبت والتحري الشديد، والبحث عن تأويل مقبول، واتباع منهج الجمع والتوفيق بين النصوص المتعارضة.

- ٩- إن الفارق بين الحدائني وأهل الحديث، أن الحدائني يأخذ الحديث ويقبله أو يردده على حسب فهمه الظاهر والسطحي للحديث دون أي اعتبار إلى كلام العلماء وشرآح الحديث لتأويل الحديث.
- ١٠- إن من المفارقات الجوهرية بين منهج الحدائنين في تعاملهم مع الأحاديث ومنهج المحدثين هي السطحية والفهم الظاهري والشكلي البسيط عند الحدائنين بخلاف نظرة أولوا العلم من أصحاب الشأن التي تميزت بالدقة العالية والدراسة الشاملة العميقة والتحقيق العلمي والتحري الشديد.
- ١١- إن غياب الموضوعية في البحث العلمي عند الحدائنين جعلهم يحددون عن جادة الصواب، ويقعوا في أخطاء علمية ومنهجية خطيرة، لأن هؤلاء ينطلقون أساساً من قناعات مسبقة، فما وافقها من الأحاديث قبلوها، وما خالفها رفضوها.
- ١٢- إن الحدائنين الذين اعتمدوا على معايير ابتدعوها دون مراعاة لضوابط المحدثين جعلها غير منضبطة، ولذلك كانت النتائج التي توصلوا إليها خاطئة تمثلت برّد المئات بل الآلاف من الأحاديث التي صححها علماء الحديث.
- ١٣- إن الذي يبحث عن الذين ينتمون إلى المدرسة الحدائنية المعاصرة يجد أن أغلبهم غير متخصصين في الحديث الشريف وعلومه، فكان منهم الطبيب والمهندس والزراعي والكاآب وغيرهم، فكان ذلك السبب الرئيسي لما توصلوا إليه من نتائج سيئة خطيرة خالفوا فيها الأمة سلفاً وخلفاً.

فهرس المصادر والمراجع

١. أضواء على السنة المحمدية: محمود أبو ريّة، مؤسسة أنصاريان- قم- إيران، الطبعة الثانية: (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).
٢. إعلام الموقعين عن رب العالمين: لابن قيم الجوزية، دار ابن الجوزي- السعودية، الطبعة الأولى: (١٤٢٣هـ).
٣. الأعلام: خير الدين الزركلي- دار العلم للملايين.
٤. الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة المحمدية من الزلل والتضليل والمجازفة: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني: تحقيق: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد- مطبوعات مجمع الفقه الاسلامي- جدة.
٥. تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي- بيروت، الطبعة الأولى: (١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م).
٦. تحرير العقل من النقل وقراءة نقدية لمجموعة من أحاديث البخاري ومسلم: ساكر اسلامبولي، مصر- القاهرة، (٢٠١٥م).
٧. تحرير علوم الحديث: عبد الله بن يوسف الجديع، مؤسسة الريان- بيروت- لبنان، الطبعة الثانية: (١٥٢٥هـ - ٢٠٠٤م).
٨. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: جلال الدين السيوطي، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة.
٩. التعارض في الحديث: د. لطفي بن محمد الزغير، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى: (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م).

١٠. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير: ابن حجر العسقلاني، تحقيق: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، مؤسسة قرطبة - مصر، الطبعة الأولى: (١٤١٦هـ - ١٩٩٥م).
١١. التنبهات الحملة على المواضع المشككة: العلائي، المحقق: مرزوق بن هياس آل مرزوق الوهراني، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة العددان: (٧٩ و ٨٠) السنة (٢٠ - رجب - ذوالحجة ١٤٠٨هـ)
١٢. تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة: ابن عراق الكناني، المحقق: عبد الوهاب عبد اللطيف، عبد الله محمد الصديق الغماري، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى: (١٣٩٩هـ).
١٣. تهذيب الكمال في أسماء الرجال: للإمام المزي، المحقق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى: (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).
١٤. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: الخطيب البغدادي، المحقق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف - الرياض.
١٥. جنابة البخاري إنقاذ الأمة من إمام المحدثين: زكريا أوزون، رياض الريس للكتب والنشر، الطبعة الأولى: (٢٠٠٤م).
١٦. الحدائث وموقفها من السنة: د. الحارث فخري عيسى عبد الله، دار السلام - مصر، الطبعة الأولى: (١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م).
١٧. حياة محمد: محمد حسين هيكل، دار المعارف - القاهرة، الطبعة الرابعة عشر.
١٨. درء تعارض العقل والنقل: ابن تيمية الحراني، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية: (١٤١١هـ - ١٩٩١م).
١٩. دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة: أبو بكر البيهقي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى: (١٤٠٥هـ).
٢٠. دوائر الخوف قراءة في خطاب المرأة: نصر حامد أبو زيد، المركز الثقافي العربي - بيروت، الطبعة الثالثة: (٢٠٠٤م).
٢١. ذيل تاريخ بغداد: ابن النجار البغدادي، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
٢٢. رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه: أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني، المحقق: محمد الصباغ، دار العربية - بيروت.
٢٣. الرسالة: للإمام الشافعي، المحقق: أحمد شاكر، مكتبة الحلبي، مصر، الطبعة الأولى: (١٣٥٨هـ - ١٩٤٠م).
٢٤. روايات الجامع الصحيح ونسخه «دراسة نظرية تطبيقية»: دكتور جمعة فتحي عبد الحلیم، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم - مصر، الطبعة الأولى: (١٤٢٤هـ - ٢٠١٣م).
٢٥. سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقها وفوائدها: الألباني، مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة الأولى: (ج ١ - ٤): (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م)، (ج ٦): (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م)، (ج ٧): (١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م).
٢٦. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة: الألباني، دار المعارف، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى: (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).
٢٧. السنة النبوية بين دعاة الفتنة وأدعياء العلم: د. عبد الموجود محمد عبد اللطيف، مكتبة الإيمان - مطابع الدار الهندسية - القاهرة.

٢٨. السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام مناقشتها والرد عليها: الدكتور عماد الشرييني - دار اليقين - مصر، الطبعة الثانية (١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م).
٢٩. السنة النبوية - مكانتها، حفظها وتدوينها، تفنيد بعض الشبهات حولها: د. محمد عجاج الخطيب، دار الفكر - دمشق، الطبعة الأولى: (١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م).
٣٠. السنة في مواجهة الأباطيل: محمد طاهر حكيم، المنشور في مجلة دعوة الحق، السنة الثانية: (١٤٠٢هـ)، ربيع الأول: العدد (١٢).
٣١. السنة ودورها في الفقه الجديد: جمال البنا: دار الفكر الاسلامي - القاهرة.
٣٢. سنن ابن ماجه: ابن ماجه القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.
٣٣. سنن أبي داود: أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، المحقق: شعيب الأرنؤوط - محمّد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى: (١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م).
٣٤. سنن الترمذي - الجامع الكبير: محمد بن عيسى الترمذي، المحقق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، سنة (١٩٩٨م).
٣٥. سنن الدارقطني: علي بن عمر الدارقطني، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، حسن عبد المنعم شليبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م).
٣٦. السنن الكبرى: أبو بكر البيهقي، المحقق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة: (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م).
٣٧. شرح علل الترمذي: ابن رجب الحنبلي، المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن، الطبعة الأولى: (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).
٣٨. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان: محمد بن حبان أبو حاتم التميمي البستي - تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية: (١٤١٤هـ - ١٩٩٣م).
٣٩. صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة الأولى: (١٤٢٢هـ).
٤٠. صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
٤١. الصواعق المرسله في الرد على الجهمية والمعطله: ابن قيم الجوزية، المحقق: علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى: (١٤٠٨هـ).
٤٢. ضحى الإسلام: أحمد أمين، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة - مصر.
٤٣. الطرق الحكمية في السياسة الشرعية: ابن قيم الجوزية، المحقق: نايف بن أحمد الحمد، دار عالم الفوائد - مكة المكرمة، الطبعة الأولى: (١٤٢٨هـ).
٤٤. ظهر الإسلام: أحمد أمين، شركة نوابغ الفكر - القاهرة، الطبعة الأولى: (١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م).

٤٥. العدة في أصول الفقه: القاضي أبو يعلى ابن الفراء، حققه وعلق عليه وخرج نصه : د أحمد بن علي بن سير المباركي، الطبعة الثانية: (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).
٤٦. علل الحديث: لابن أبي حاتم: تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبد الله الحميد و د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الناشر: مطابع الحميضي، الطبعة الأولى: (١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م).
٤٧. علوم الحديث ومصطلحه - عرضٌ ودراسة: د. صبحي إبراهيم الصالح، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، الطبعة الخامسة عشر: (١٩٨٤م).
٤٨. عون المعبود شرح سنن أبي داود: العظيم آبادي، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الثانية: (١٤١٥هـ).
٤٩. فتح الباري شرح صحيح البخاري: ابن حجر العسقلاني الشافعي، دار المعرفة- بيروت، (١٣٧٩هـ)، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.
٥٠. فجر الاسلام: أحمد أمين، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة- مصر.
٥١. الفروسية: ابن قيم الجوزية، المحقق: مشهور بن حسن بن محمود بن سلمان، دار الأندلس- السعودية- حائل، الطبعة الأولى: (١٤١٤هـ - ١٩٩٣م).
٥٢. الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة: محمد بن علي الشوكاني، المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
٥٣. قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة: ابن تيمية الحراني، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، مكتبة الفرقان- عجمان، الطبعة الأولى: (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١هـ).
٥٤. القرآنيون وشبهاتهم حول السنة: خادم حسين إلهي بخش، مكتبة الصديق- الطائف- السعودية، الطبعة الثانية: (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).
٥٥. قصة الهجوم على السنة: علي أحمد السالوس، دار السلام، الطبعة الأولى: (١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م).
٥٦. قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث: محمد جمال الدين القاسمي، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان.
٥٧. كتاب الروح: ابن قيم الجوزية، حققه وخرج أحاديثه: د. محمد محمد تامر، مكتبة الثقافة الدينية- القاهرة، الطبعة الأولى: (٢٠٠٤م).
٥٨. كشف الخفاء ومزيل الإلباس: للعجلوني، المكتبة العصرية، تحقيق: عبد الحميد بن أحمد بن يوسف بن هندواوي، الطبعة الأولى: (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م).
٥٩. الكفاية في علم الرواية: الخطيب البغدادي، المحقق: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني- المكتبة العلمية - المدينة المنورة.
٦٠. كيف نتعامل مع السنة: الدكتور يوسف القرضاوي- دار احسان- طهران- إيران.
٦١. اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة: للسيوطي، المحقق: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى: (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م).
٦٢. مجلة المنار: المجلد الخامس- الجزء الأول- بتاريخ (١٠/٤/١٩٠٢)، والمجلد التاسع- بتاريخ (١٩٠٨/١١/٣٢)، والمجلد العاشر- الجزء الأول- بتاريخ (١٤/٣/١٩٠٧) والمجلد الثاني عشر- بتاريخ: (١٤/٨/١٩٢٠م).

٦٣. مجلة مواقف - دار النشر المغربية - العدد (٢٣).
٦٤. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: للهيثمي، المحقق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م).
٦٥. المحلى بالآثار: ابن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري، دار الفكر - بيروت، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.
٦٦. مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين: ابن قيم الجوزية، المحقق: محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الثالثة: (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م).
٦٧. المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل: عبد القادر بن بدران، المحقق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية: (١٤٠١هـ).
٦٨. مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابن أبي الفضل صالح: أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، الدار العلمية - الهند.
٦٩. المستدرک علی الصحیحین: للحاکم النیسابوری، تحقیق: مصطفی عبد القادر عطا، دار الکتب العلمیة - بیروت، الطبعة الأولى: (١٤١١هـ - ١٩٩٠م).
٧٠. مسند الإمام أحمد بن حنبل: أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: (١٤٢١هـ - ٢٠٠١م).
٧١. المعجم الكبير: للطبراني، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، الطبعة الثانية.
٧٢. المعجم الوسيط: (إبراهيم مصطفى - أحمد الزيات - حامد عبد القادر - محمد النجار)، مجمع اللغة العربية بالقاهرة - الناشر: دار الدعوة.
٧٣. معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح: ابن الصلاح الشهرزوري، المحقق: نور الدين عتر، دار الفكر - سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت، سنة (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
٧٤. معرفة علوم الحديث: الحاكم النيسابوري، المحقق: السيد معظم حسين، دار الکتب العلمیة - بیروت، الطبعة الثانية: (١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م).
٧٥. مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة: جلال الدين السيوطي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الثالثة: (١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م).
٧٦. مقدمة الجرح والتعديل: عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي - ملتقى أهل الحديث (ترقيم صفحات الكتاب غير موافق للمطبوع، ولكن ترقيم المطبوع موجود داخل النص).
٧٧. من العقيدة إلى الثورة: حسن حنفي، دار التنوير - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: (١٩٨٨م).
٧٨. من محمد الإيمان إلى محمد التاريخ: العفيف الأخضر: مكتبة بغداد - منشورات الجمل، الطبعة الأولى: (٢٠١٤م).
٧٩. المنار المنيف في الصحيح والضعيف: ابن قيم الجوزية، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الأولى: (١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م).
٨٠. المنطلقات الفكرية والعقدية عند الحديثيين للطعن في الصحيحين: سليمان المصري النابلسي، بحث منشور على الشبكة الإلكترونية (الانترنت).
٨١. منهج المدرسة العقلانية الحديثة في دراسة الأحاديث المشككة: د. سعيد بن صالح الرقيب، بحث مقدم للمشاركة في مؤتمر السنة النبوية الدولي (مسند)، بجامعة ملايا - ماليزيا - خلال الفترة (١٢ - ١٣/٧/٢٠١١م).

٨٢. المؤامرة على الإسلام: أنور الجندي، دار الاعتصام- مصر.
٨٣. الموضوعات: ابن الجوزي، ضبط وتقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى: (ج ١، ٢: ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م)، و (ج ٣: ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م).
٨٤. نحو أصول جديدة للفقهاء الإسلاميين: د. محمد شحرور، الأهالي للطباعة والنشر- دمشق، الطبعة الأولى: (٢٠٠٨م).
٨٥. النص القرآني أمام اشكالية البنية والقراءة: طيب تيزيني، دار الينايع (١٩٩٧م).
٨٦. نصب الراية لأحاديث الهداية: الزيلعي، المحقق: محمد عوامة، مؤسسة الريان- بيروت- لبنان- دار القبلة للثقافة الإسلامية- جدة - السعودية، الطبعة الأولى: (١٤١٨هـ-١٩٩٧م).
٨٧. نقد الحديث بين سند النقل وحكم العقل: د. أمين القضاة، بحث منشور في مجلة مركز بحوث السنة والسير- جامعة قطر- العدد الرابع، لسنة (١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م).
٨٨. نقد متون مرويات وأثره في توثيق السيرة النبوية الصحيحة: أنبيل بلهي، مقدم إلى المؤتمر العالمي الثاني للباحثين في السيرة النبوية.
٨٩. النكت على كتاب ابن الصلاح: ابن حجر العسقلاني، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى: (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م).
٩٠. هذا ديننا: للشيخ محمد الغزالي، دار الثقافة - قطر - الدوحة.